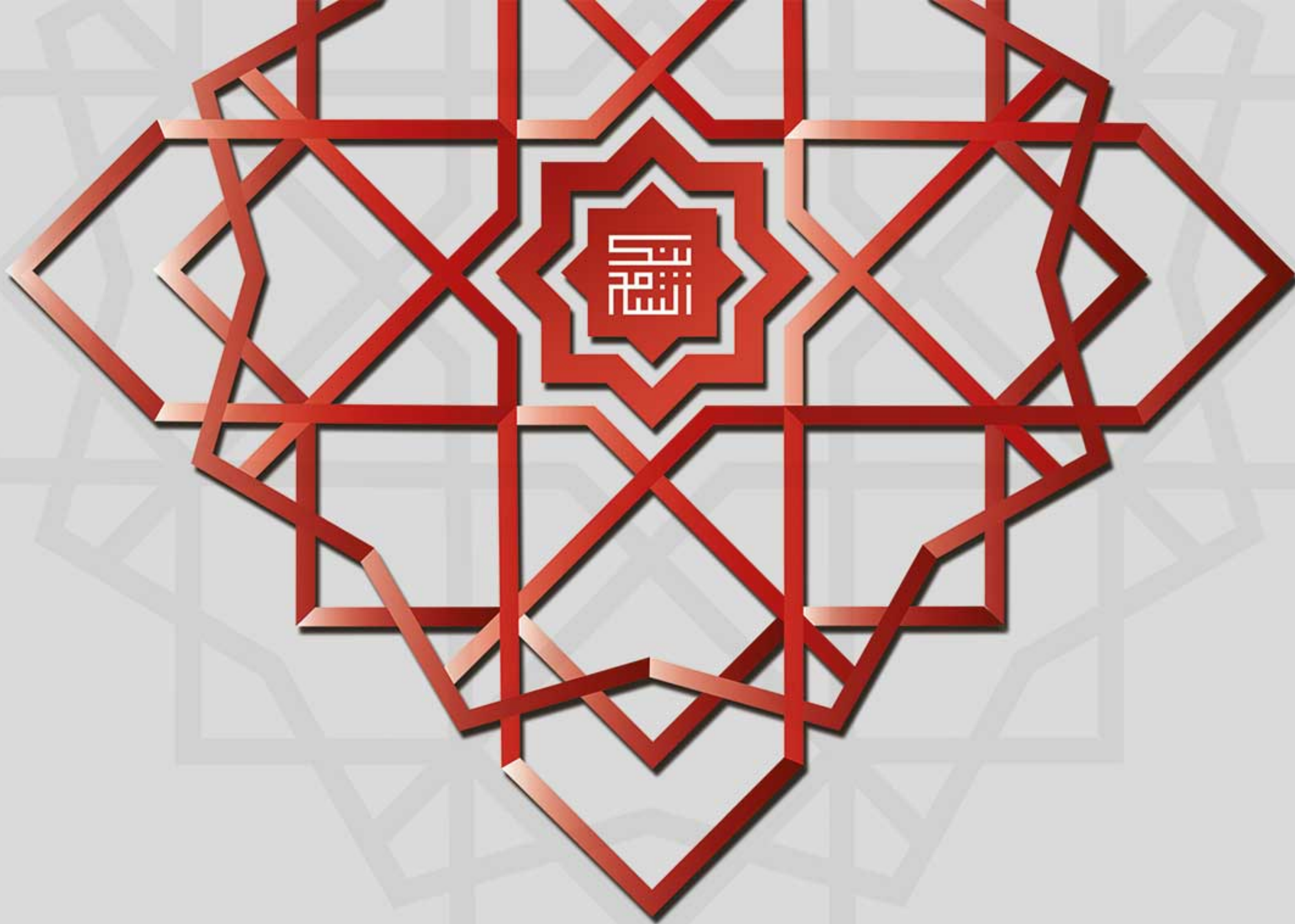




التقرير السنوي 2012



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وہابیہ سے مراد فتنہ دہلی



بَشَّارُ الْاَسَدِ

رئيس الجمهورية العربية السورية

المحتويات

- مجلس الادارة
- هيئة الرقابة الشرعية
- كلمة رئيس مجلس الادارة
- نشاطات البنك خلال عام 2012
- الخطة المستقبلية للبنك
- التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية
- شهادة محاسب قانوني
- تقرير مدققي الحسابات المستقلين
- لمحة عن تطور نتائج البنك المالية
- القوائم المالية الموحدة لعام 2012
- الافصاحات الخاصة بمتطلبات إعداد التقرير السنوي وفق بازل 2
- الإفصاح وفق نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

بنك الشريعة

أعضاء مجلس الإدارة



نائب رئيس مجلس الإدارة
نبيل رفيق الكزبي



رئيس مجلس الإدارة
السيد علي يوسف العوضي
ممثل البنك التجاري الكويتي



عضو مجلس الإدارة
الدكتور لؤي عبد الحليم الأعسر



عضو مجلس الإدارة
المبارك الطيب الأمين
ممثل البنك الإسلامي للتنمية / السعودية



عضو مجلس الإدارة
السيد طارق فريد العثمان
ممثل البنك التجاري الكويتي



عضو مجلس الإدارة
المهندس رياض علي ديب
ممثل خزانة تقاعد المهندسين



عضو مجلس الإدارة
الدكتور علي مهران خوند

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية



الدكتور وهبة الزحيلي
رئيس الهيئة الشرعية



الدكتور أحمد حسن
عضو الهيئة الشرعية



الدكتور عبد الباري مشعل
عضو الهيئة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة

حضرات المساهمين الكرام

الأخوة والأخوات الحضور المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أرحب بكم في مستهل اجتماعنا هذا ، شاكرًا بداية لكم حضوركم الكريم وتلبية دعوة مجلس الإدارة، ومثمنًا دعمكم المستمر لمسيرة بنكم بنك الشام .
لم تكن الفترة التي يغطيها هذا التقرير سهلة على البنك ، فقد أَلقت الأحداث التي سادت بظلالها القاتمة على كافة القطاعات الانتاجية والخدمية في سورية ، الأمر الذي انعكس وبشدة على القطاع المصرفي السوري .
فكان لابد لنا لمجابهة هذه الأزمة وانعكاساتها على السوق المصرفية من اتخاذ خطوات فاعلة ورائدة ، استطاع البنك من خلالها تحقيق أداء استثنائي في هذه الظروف بالإضافة إلى تحقيق أرباح ونتائج مرضية لكم .

أولاً: تأثير الأزمة على السوق المصرفية عموماً وأثرها على البنك الشام خصوصاً

انعكست الأزمة التي تمر بها البلاد حالياً على السوق المصرفية السورية ، وتمثلت بنقص السيولة نتيجة حجم السحوبات النقدية الهائل الذي واجهته المصارف ، إضافة إلى الخوف الذي أبداه أصحاب الحسابات البنكية من هبوط قيمة العملة ومصير البنوك وامكانية صمودها في وجه هذه الأزمة عدا عن تدهور الوضع الاقتصادي داخلياً نظراً للعديد من الظروف على رأسها العقوبات الخارجية التي فرضت على سورية وعلى الاقتصاد السوري إضافة إلى انتشار عمليات المضاربة بالعملات الأجنبية بشكل واسع ، وما تعرضت له بعض البنوك من عمليات احتيال وسرقة

وبالتالي مر البنك من خلال هذه الظروف بمناخات غير ملائمة للاستثمار والتوسع ، وواكب عدة أزمات منها ما هو داخلي- كما في سرقة فرع حمص - ومنها خارجي كفرض العديد من العقوبات على نشاط البنوك السورية في السوق الدولية مما صعب عملية التعامل مع العملاء وخدمتهم والأمر الذي أدى إلى رفع مستوى وحجم المؤونة واتخاذ أقصى درجات الحذر في العمليات المصرفية و التحويلات المالية.

ثانياً : الخطوات التي اتخذها البنك تكيفاً مع الأحداث المحيطة به :

كان لابد لنا لمواجهة مخاطر الأزمة هذه وآثارها من مضاعفة العمل والجهد المتواصل والدؤوب وأخذ المبادرات تحسباً لأي طارئ ، فتم تكثيف الاتصالات وعقد الاجتماعات بين الحين والآخر مع السادة أعضاء مجلس الإدارة

كما عمد إلى وضع الخطط العملية اللحظية واليومية والشهرية والتي كانت غايتها تعزيز الوضع المالي المصرفي والاستمرار في العمل ضمن أقسى الظروف والتناغم مع إجراءات وتعليمات مصرف سورية المركزي للجم تداعيات الأزمة والمساهمة في الحفاظ على المنجزات التي بنيت في الأعوام السابقة ، وتمخض عن ذلك كله وضع تصور عام لمواجهة هذه الأزمة و اقرار برامج خاصة بالنواحي المالية والإدارية ووضع الخطط البديلة في حالات الطوارئ للاستمرار بالعمل تحت كافة الظروف وفق ما يأتي :

- خطة الطوارئ واستمرار العمل في البنك :
- وضعت خطة طوارئ واستمرار العمل لمواجهة حالات توقف الاتصالات والربط الالكتروني بين الفروع والإدارة .
- تم إجراء تدريب عملي على هذه الخطط فتم قطع كافة وسائل الاتصال مع الفروع وتسيير العمل المصرفي دون توقف في ظل غياب وانقطاع الاتصال وكانت ناجحة بامتياز .
- وضع دليل "الصفحات الصفراء " يحتوي على معلومات الموظفين الأساسيين و البدلاء الذين يجب عليهم الحضور عند حصول أي طارئ إضافة لوجود عناوين وهواتف لمراكز الصيانة المعتمدة بهدف التعامل الفوري مع كل طارئ .
- تم إنشاء بدائل مناسبة لوسائل الاتصال وأجهزة تقنية المعلومات وذلك للمحافظة على سير العمل دون توقف .
- إدارة الجانب المالي في ظل الأزمة :
- تم وضع الخطط المناسبة والاحتمالات البديلة للتعامل مع الظروف من الناحية المالية من خلال
- الدراسة المستمرة لوضع السيولة ونسبتها وحجمها في البنك وإيجاد البدائل المناسبة لسداد عجز السيولة إن وجد .
- تم وضع السقوف الدنيا لحجم النقد الموجود في كل فروع والحد من عمليات النقل المادي للأموال .
- تم وضع خطة لتحصيل المستحقات والمديونيات والعمل على جدولة الممكن منها دون فوائد ضمن تعليمات مصرف سورية المركزي وبما يحفظ وضع البنك المالي ومحفظته الائتمانية ومصلحة مساهمييه ومودعيه .
- الحد من منح التمويل إلا ضمن أضيق الحالات .
- تقليل المصاريف وحصرها في أضيق القنوات وحسب الاحتياجات الضرورية .
- الاتصال والتنسيق الدائم مع مصرف سورية المركزي والالتزام بتعليماته شبه اليومية.
- إيجاد سبل وطرق جديدة لزيادة حجم الأعمال بالتعاون مع البنك التجاري الكويتي وفق الضوابط الشرعية المعتمدة .
- التخطيط الاستراتيجي في ظل الأزمة :
- وضعت إدارة البنك في أولى أولوياتها تحسين صورة و سمعة البنك أمام المجتمع عامة ،وأمام عملائه بصورة خاصة من خلال :
- تعزيز وتقوية الهوية البصرية لبنك الشام واستخدام كافة الوسائل الإعلانية ووسائل التواصل الاجتماعي لذلك .
- إعادة الثقة لعملاء البنك من خلال الاتصال المباشر معهم والزيارات الميدانية لهم والسعي لاستقطابهم .
- التحوط الذي قدمه البنك من خلال زيادة حجم الاحتياطات النقدية والتي أعطت بدورها للبنك وضعاً مستقراً وقادراً على مجابهة أية حوادث طارئة .

إن هذه الإجراءات والخطوات التي اتخذها البنك أثمرت ولله الحمد عن عدم تسجيل أية حالة سوء أمانة أو إهمال من قبل الموظفين وعدم فرض أي عقوبة على البنك من قبل أي جهة دولية أو محلية. والمحافظة على سيولة وجودة المحفظة الائتمانية للبنك .وتجاوزت بالبنك إلى ضفة الأمان خلال العام الماضي وسنتابع السير في المسار الذي تم رسمه لإنجاح البنك بأهداف وطموحات مساهمييه .

ثالثاً : الأرباح السنوية والأداء

استطاع البنك تحقيق نتائج جيدة وربح صافي بقيمة 347,165,737 ل.س رغم الظروف وانعدام طرق التمويل وذلك من خلال الإدارة السليمة لمحفظة البنك النقدية والاستمرار في التعامل مع ما هو قائم من تمويلات وإيجاد فرص بديلة لها وبذل كافة الجهود لتنويع مصادر الدخل، حيث استطاع تحقيق ربحه الصافي الحالي رغم أنه أخذ مخصصات جديدة كبيرة بقيمة 932,878,772 ليرة سورية.

أما على صعيد الأداء فقد استطاع البنك تجاوز هذا العام بأداء مميز من إدارته وكان أدائه حذراً بامتياز، تمثل في النهج الذي تبنته الإدارة وعملت به من خلال الشعار (السلامة التي لا تقبل المساومة) فعملت على تمكين الجهاز الرقابي الداخلي للبنك من إدارة المخاطر والالتزام إلى إدارة امن المعلومات والتدقيق والمراقب المصرفي الداخلي وبالإضافة إلى الالتزام بدليل الحوكمة في النهج والعمل .

وفي الختام :

نسأل الله تعالى أن يوفق البنك لتجاوز هذه الأزمة التي تمر بها البلاد ليوصل مسيرته بدمكم له وثقتكم به .
والحمد لله رب العالمين

نشاطات البنك خلال عام ٢٠١٢

نشاطات البنك خلال عام 2012

رغم كل ما يكتنف العمل المصرفي من ظروف نعيشها في ظل أزمة وظروف محيطة ومعوقات إلا أن البنك استطاع بفضل الله سبحانه وتعالى ان يستمر ويحقق نمو في معظم أنشطته المصرفية ويسرنا أن تضع الادارة بين أيديكم أهم الانجازات التي تم تحقيقها خلال عام 2012 وما يتطلع إلى تحقيقه مستقبلا بإذن الله تعالى .

- التفرع

- 1- لم يتمكن البنك من تحقيق هذا الجزء من خطته الإستراتيجية الخاصة بالتفرع نتيجة الظروف التي نعيشها بالأزمة الحالية إلا انه قد تم وضع الأولويات وخطة لهذا الموضوع و إلى أن يتم ظهور تحسن الاوضاع الحالية مع ذلك فقد تم ما يلي
- 2- اختيار عدة مواقع لتكون فروع لبنك الشام في دمشق مع إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لكل موقع مع الدراسة الفنية لكل منها
- 3- نقل فرع حلب إلى موقع جديد في شارع فيصل وهو من الشوارع الحيوية لعمل البنوك في حلب حيث يوفر راحة للمتعاملين وموقع متميز ضمن فروع البنوك الأخرى . ل
- 3- إيجاد أماكن بديلة لبعض إدارات البنك عبر استئجار مواقع جديدة لعمل هذه الإدارات وتجهيزها بما يخدم استمرارية عمل تلك الدوائر وتركيز قريها من الادارة العامة

- الجهاز الوظيفي

- رغم ترك عدد من الموظفين والمدراء نتيجة الأزمة إلا أن البنك استطاع أن يحافظ على استمرارية العمل والتكيف مع ذلك من خلال كوادرات قادرة على الاستمرار بالعمل وفي كل الاتجاهات وفي هذا النطاق قام البنك برفع سوية الأداء عبر ما يلي
- عقد عدد من الدورات داخل وخارج سوريا وضمن الإمكانيات والظروف المتاحة وجميعها تتعلق بالعمل اليومي المصرفي وعلى الخصوص في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتسويق المصرفي
- إطلاق العديد من البرامج الداخلية التي تهدف إلى إشراك الموظفين في طرح الأفكار الجديدة وما يساعد في تطوير التفكير بالعمل واستمراره مثل طرح برنامج WOW IDEA و نجح البرنامج في طرح العديد من الأفكار التي تم الأخذ بها وتأميناً لذلك قامت إدارة البنك بتوزيع شهادات تقدير للمشاركين و جوائز تقديره لأفضل ثلاثة أفكار.
- وضمن تشجيع الادارة للتطور العلمي للموظفين قام البنك بتوزيع شهادات تقديرية للموظفين الحاصلين على شهادات عليا من حملة الدكتوراه والماجستير ولاقت الفكرة تقدير واستحسان الموظفين

- التقنيات المصرفية

- 1- تركيب و تشغيل نظام الأرشفة الإلكترونية.
- 2- تشغيل خدمة دفع فواتير الموبايل مع مزود خدمة MTN.
- 3- اختبار و تجهيز خدمات نقاط البيع POS من خلال شبكة CSC لخدمات الدفع الإلكتروني و الصراف الآلي
- 4- تفعيل اقتطاع العمولات الخاصة ببطاقات الصراف الآلي.
- 5- تفعيل طلب الخدمات من خلال الرسائل القصيرة على الموبايل Pull SMS
- 6- تطوير مجموعة من التقارير الإحصائية تهم أقسام البنك و البنك المركزي
- 7- وضع آليات و ضوابط الضمانات الخاصة بالتمويلات
- 8- تطوير و تشغيل نظام متابعة المشاكل و إدارة المشاريع (Project Management & Issus Tracker)
- 9- طرح نظام حساب التوفير الذهبي
- 10- طرح نظام حوافز الموظفين لاستقطاب الودائع
- 11- تحويل أغلبية المخدمات الخاصة ببنك الشام إلى مخدمات افتراضية و شراء مخدمات جديدة.
- 12- الاستغناء عن مزودات خدمة الانترنت الخارجية في مجال استضافة المواقع حيث أصبحت استضافه موقع البنك على مخدماته المحلية

13- حجز مجال العناوين ضمن النطاق السوري chambank.sy

14- بالنسبة للبريد الالكتروني والذي يضمن سرية عمل البنك بدون أن يكون هناك رقيب من قبل مزود خدمة الانترنت.

15- إطلاق الخدمات المصرفية الالكترونية عبر e-banking على الانترنت .

16- تأمين آلية اتصالات بديلة بين الادارة العامة وفروع البنك .

17- العمل على وجود موقع للنسخ الاحتياطي لبيانات البنك خارج سوريا.

18- فحص وتجربة خطة استمرارية العمل في حالات الطوارئ .

- الدور الاجتماعي للبنك

لأول مرة قام البنك بعدة فعاليات ترسخ دوره الاجتماعي وتفاعله مع الأنشطة ذات الطابع الإسلامي والتي تدعو إلى الرحمة بين الناس منها:

- 1- مشاركة إدارة البنك في تكريم الأمهات في عيد إلام وذلك من خلال زيارة لدار المسنين والعجزة والقيام بتوزيع هدايا والاحتياجات الضرورية للأمهات و باقات من الزهور
- 2- المبادرة الى تكريم الأمهات (من زبائن البنك) عبر الزيارات الميدانية لهن وتقديم الهدايا والزهور وكانت لفئة كريمة لاقت استحسان واستغراب بعضهن باعتبارها سابقة للمصارف
- 3- في شهر رمضان المبارك وضمن المناسبات الدينية قام البنك بتوزيع حقيبة خاصة ببنك الشام تحتوي الماء والتمر الأبيضين لإفطار الصائمين .
- 4- ومن خلال الدور الاجتماعي للبنك وخاصة بالنسبة إلى موظفيه قد قام بتقديم هدية زواج لكل موظف يقدم على الزواج مساهمة اجتماعية وتشاركية من البنك في بناء أسرة

- نشاط البنك المصرفي

- 1- ضمن الخطة السنوية والإستراتيجية للبنك قام بطرح منتج جديد باسم وديعة أمان وتعتبر الوديعة الإسلامية الأولى في سوريا التي تعطي إرباحاً شهرية وتمنح بوليصة تأمين تكافلي على الحياة ضمن شروط الادارة والتي تهدف إلى جذب ودائع بالليرة السورية .
- 2- نظراً للآزمة الحالية والتي أثرت على جميع القطاعات الاقتصادية والصناعية وحتى الأفراد عمد البنك على تنظيم برنامج يسمح لمن لم يستطع تسديد مديونية السيارة الممولة من البنك ان يعرضها بواسطة البنك على مواقعه الالكترونية وكذلك على شاشات العرض بالفروع وإرسال رسائل الكترونية لهذه الخدمة وقد تم ترتيب العديد من الحالات التي ساعدت على تخفيض المخصصات التي كانت من ستترتب على تلك المديونيات
- 3- من خلال الأثر السلبي للآزمة على العديد من التجار والصناعيين فقد قام البنك بتأليف لجان معالجة المديونيات سواء للشركات أو للأفراد لإيجاد الحلول المناسبة لهؤلاء الذين اقتضت الظروف بان يكون هناك تعثر للمديونية التي عليهم والمساعدة في إيجاد الحلول الممكنة وضمن تعليمات مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص
- 4- قام البنك بإطلاق تجربة إنشاء فريق تسويقي خارجي و تم تدريب هذا الفريق على أساليب البيع والتسويق وتقديم الدعم الفني والمادي وقد تكللت التجربة بالنجاح نت نتائجها جذب ودائع وتسويق للبنك وخدماته وسيتم تعميم هذه التجربة خلال الفترة القادمة
- 5- قام البنك في إيجاد قنوات تواصل مع العديد من البنوك في المنطقة عبر زيارات لزيادة التواصل وزيادة النشاط المصرفي مع هذه المصارف .

- الهوية البصرية للبنك

- 1- قام البنك بالعمل على تطوير وإبراز الهوية البصرية للبنك عبر الاشتراك الإعلاني في العديد من المواقع الالكترونية والاتفاق مع مصمم لإبراز و ترسيخ هوية البنك عبر تصاميم مبدعة وتظهر أعمال ونشاطات البنك على المواقع الالكترونية والاشتراك في العديد من المجالات وإطلاق حملات إعلانية وتسويقية .
- 2- يجري الآن تحديث موقع البنك الالكتروني بما ينسجم مع الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك ومتابعة تحديث بيانات صفحة البنك الالكترونية ونشر إخبار البنك في الصحف والمجلات عبر التواصل مع الهيئات والجمعيات المصرفية المتواجدة في المنطقة العربية والدولية منها .
- 3- العمل على توحيد الصورة البصرية للبنك وخلق تصاميم جديدة وحديثة وتحديث لوحة العرض(شاشات) الصراف الآلي والبروشورات والبوسترات و الظهور في معظم المناسبات خاصة الدينية منها.

الخطـة المسـتقبـلية للبنك

الخطة المستقبلية للبنك للعام 2013

- وضع إستراتيجية البنك للأعوام القادمة من 2014 حتى 2019 لمتابعة الخطة الحالية التي تنتهي مع نهاية عام 2013
- تعزيز تطبيق دليل الحوكمة والاستمرار في تطوير خطط الطوارئ الحالية وإدارة الأزمة بكل جوانبها وتأكيد دور الأجهزة والإدارات الرقابية من مخاطر والتزام وتدقيق داخلي وخارجي وشرعي وأمن معلومات والالتزام بتطبيق متطلبات بازل 2 والاستعداد لتطبيق متطلبات بازل 3 والتعليمات الحكومية والقرارات المحلية والدولية منها وخاصة فيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتأكيد على تطبيق معايير الجودة
- إيجاد الطرق المختلفة لإدارة السيولة بالطرق الآمنة والتي تعمل على إيجاد مدا خيل أخرى للبنك في ظل انكماش التمويل وانخفاض السيولة بالعملية المحلية
- العمل على إيجاد منتجات جديدة ومبتكرة لعدد من الشرائح في المجتمع لتعمل على جذب الودائع وزيادة حجم السيولة بالعملية المحلية منها والاستمرار في تنويع الخدمات المصرفية وتطويرها
- الاستعداد للتنفيذ الفوري لفتح فروع ضمن خطط جاهزة للتطبيق في إي وقت وضمن الظروف المتاحة .
- العمل على تطوير الطرق التي تمكن البنك من تلبية متطلبات مصرف سورية المركزي والإدارات الأخرى بالتقارير المطلوبة ضمن تطوير الأنظمة الحالية أو استحداث الجديد منها لغايات المساعدة في اتخاذ القرار
- الاستمرار في برنامج الأرشفة الالكترونية لأرشفة جميع مستندات البنك الورقية والانتهاء من السابق مع نهاية العام الحالي .

التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2012 م .

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى السادة مساهمي بنك الشام الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

استناداً إلى الفقرة 10 من المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005

واستناداً إلى الفقرة 40 من النظام الأساسي للبنك

تقدم هيئة الرقابة الشرعية إلى حضراتكم تقريرها السنوي :

- 1 - قامت هيئة الرقابة الشرعية باعتماد العقود النمطية ودراسة جميع الموضوعات التي عرضت عليها والإجابة على الاستفسارات المتعلقة بشأنها وتأكدت من مراعاة الضوابط الشرعية فيها.
- 2 - اطلعت الهيئة على الميزانية العامة للبنك، وبيان الأرباح والخسائر، والإيضاحات حول البيانات الحسابية، ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما اطلعت عليه.
- 3 - تقع مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية على الإدارة ، أما مسؤوليتنا فتتخصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك ، وفي إعداد تقرير لكم.
- 4 - تم تخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية و توصلنا من خلال مراجعة تقارير التدقيق الشرعي إلى أدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 5 - تمت مراجعة تقارير التدقيق الشرعي الدورية المرفوعة من دائرة الرقابة الشرعية، والمشملة على أنواع مختلفة من العمليات المنفذة في البنك، وقد روجعت الملاحظات الواردة من قبل لجنة التدقيق في ضوء توضيحات الجهات المعنية، واتخذت بشأنها القرارات والتوجيهات المناسبة.
- 6 - في رأينا:

- إن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012م تبين أنها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن توزيع الأرباح وتحميل النفقات على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها في حساب لصرفها في أغراض خيرية.
- تم حساب الزكاة وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية وتقع مسؤولية إخراج الزكاة على عاتق المساهمين.

نسأل الله العلي القدير أن يوفق البنك والقائمين عليه لما فيه الخير والسداد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دمشق في 25 / 4 / 1434 هـ الموافق لـ 7 / 3 / 2013

رئيس الهيئة

الدكتور / وهبة الزحيلي

عضو الهيئة

الدكتور / أحمد حسن

عضو الهيئة

الدكتور / عبد الباري مشعل

- شهادة محاسب قانوني
- تقرير مدققي الحسابات المستقلين

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي بنك الشام ش.م.م

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الشام ش.م.م. ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة") ، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2012 والبيانات الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين والتغيرات في حقوق أصحاب الحسابات المقيدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وإظهارها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ولمعايير التدقيق المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي للبنك ذي الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة تُظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 كانون الأول 2012 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق أصحاب الحسابات المقيدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تقرير حول المتطلبات القانونية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام المجموعة مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وإن البيانات المالية الموحدة المرفقة متفقة معها ونوصي المصادقة عليها.

من حصرية ومشاركوه إرنست ويونغ سورية
(محدودة المسؤولية)

هناك سعيد
من حصرية ومشاركوه إرنست ويونغ سورية

14 نيسان 2013
دمشق - الجمهورية العربية السورية

لمحة عن تطور النتائج المالية لبنك الشام لغاية 2012

1. إجمالي الموجودات :

بلغت إجمالي الموجودات بنهاية عام 2011 (13,047) مليون ليرة سورية و حوالي (26,109) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2012 بزيادة مقداره (100 %).



2012	2011	2010	2009	2008	2007	العام
26,109	13,047	16,736	11,074	10,260	7,200	إجمالي الموجودات

2. صافي أرباح البنك بعد الضريبة:

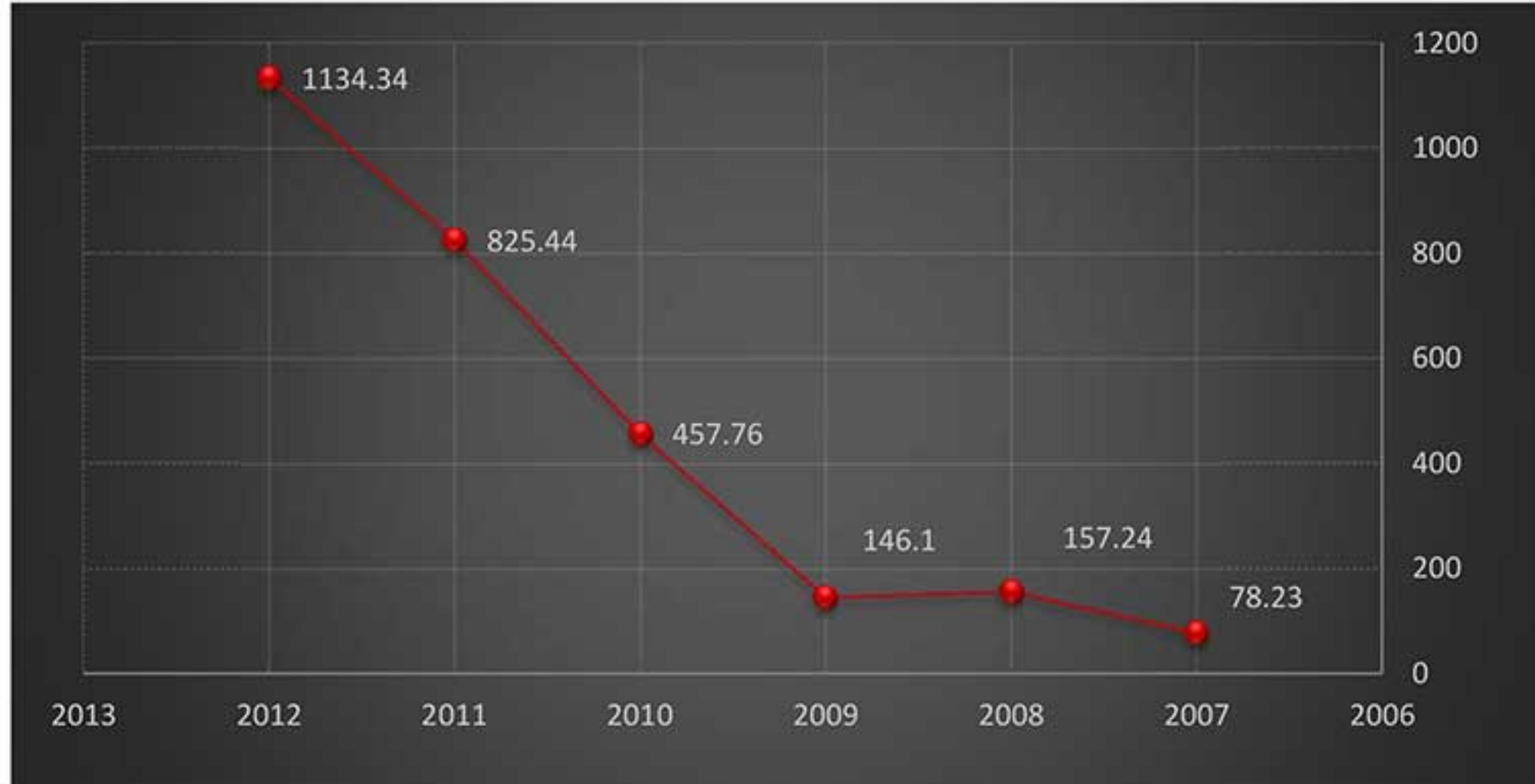
بلغ إجمالي أرباح بنك الشام لعام 2011 (382.55) مليون ليرة سورية و حوالي (347.17) مليون ليرة سورية نهاية عام 2012 أي بانخفاض قدرها (9%).



2012	2011	2010	2009	2008	2007	العام
347.17	382.55	107.88	-368.06	-76.3	-236.13	صافي أرباح البنك بعد الضريبة

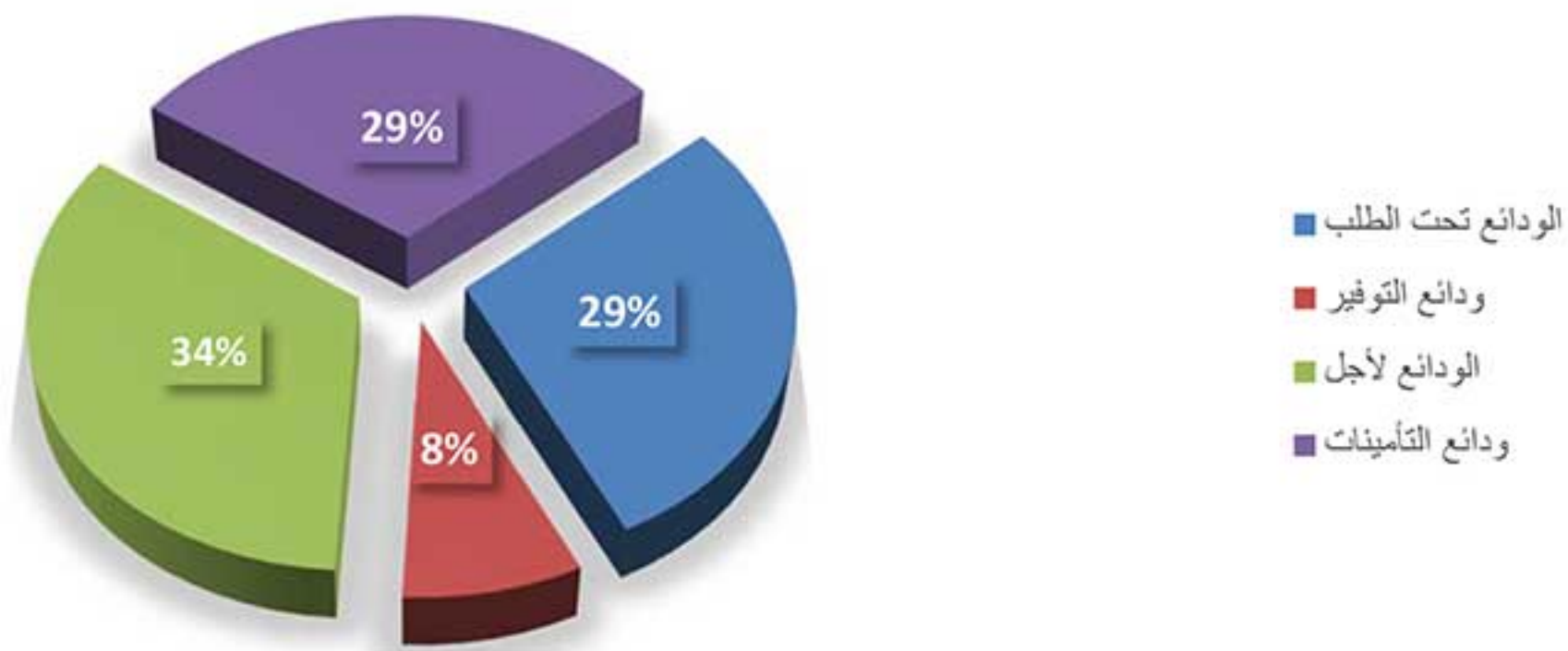
3. إجمالي الربح من العمليات التشغيلية :

بلغت إجمالي أرباح بنك الشام من عملياته الاستثمارية و التمويلية و غيرها بعام 2011 (825.44) مليون ليرة سورية و حوالي (1134.34) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2012 أي بزيادة نسبتها (37.4%).



2012	2011	2010	2009	2008	العام
1134.34	825.44	457.76	146.1	157.24	اجمالي الأرباح التشغيلية

4. توزيع الودائع كما في 2011-12-31 :



3086.1 مليون ل.س	الودائع لأجل	2647.1 مليون ل.س	الودائع تحت الطلب
2689.6 مليون ل.س	ودائع التأمينات	743.6 مليون ل.س	ودائع التوفير

5. التغير في حقوق المساهمين :

نتيجة للأرباح التي حققها البنك خلال العامين السابقين و نتيجة لسياسته بتدوير الأرباح فقد ازدادت حقوق المساهمين من (4,845) مليون ليرة سورية عام 2011 إلى (5,200) مليون ليرة سورية عام 2012 بنمو نسبته 7.3 %.

2012	2011	2010	2009	2008	2007	العام
5,200	4,845	4,433	1,823	2,188	2,264	تغير حقوق المساهمين



6. توزيع التمويلات حسب الجهة الممولة:

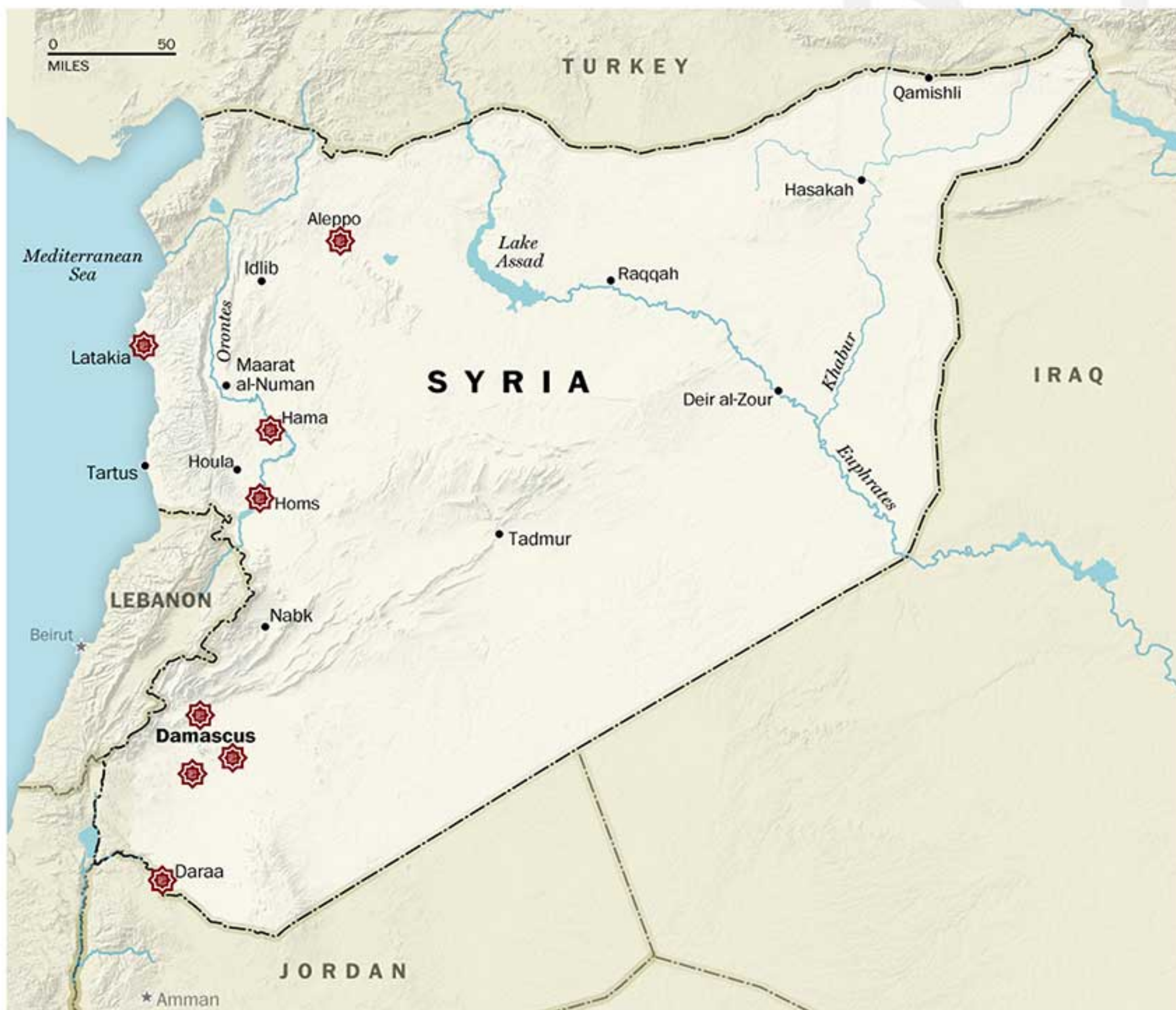
على الرغم من الظروف التي مرت بها الجمهورية العربية السورية خلال العام 2012، إلا أن البنك تمكن من المحافظة على مستوى شبه ثابت من التمويلات الممنوحة، حيث شهد تمويل القطاعين الشركات و الافراد انخفاضاً بسيطاً خلال فترات العام 2012 مقارنة مع العام 2011، بنسبة لا تتجاوز 18%.

أفراد	شركات	توزيع التمويلات حسب الجهة الممولة
1,551,161,466	5,661,782,350	2012
2,092,261,689	6,698,727,850	2011



7. عدد الفروع خلال عام 2010-2011:

عدد فروع البنك 8 فروع موزعة على الشكل التالي :



القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠١٢

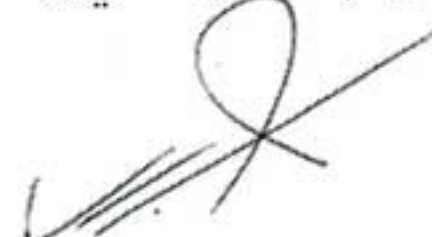
2011	2012		
ليرة سورية	ليرة سورية	إيضاح	الموجودات
1,400,102,448	3,569,100,192	4	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
1,711,284,179	12,482,715,535	5	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
328,454,473	2,170,785,207	6	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
8,502,634,281	6,490,439,687	7	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
71,223,606	74,674,645	8	موجودات قيد الاستثمار
224,902,139	244,105,780	9	استثمارات عقارية
442,034,894	340,824,621	10	ممتلكات ومعدات
23,212,993	16,108,668	11	موجودات غير ملموسة
794,910	16,949,297	12	موجودات ضريبية مؤجلة
49,028,756	61,457,667	13	موجودات أخرى
293,753,681	641,992,362	14	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
13,047,426,360	26,109,153,661		مجموع الموجودات

2011	2012		
ليرة سورية	ليرة سورية	إيضاح	المطلوبات
496,554,677	1,085,385,310	15	الحسابات الجارية وإيداعات مصرف سورية المركزي
867,928,863	10,309,050,047	16	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
1,819,158,382	2,647,085,184	17	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
137,106,554	2,689,575,140	18	تأمينات نقدية
190,753,678	207,359,999	19	مطلوبات أخرى
5,500,000	17,707,521		مخصص القطع التشغيلي
3,517,002,154	16,956,163,201		مجموع المطلوبات
4,685,498,805	3,952,565,623	20	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
8,202,500,959	20,908,728,824		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
ليرة سورية	ليرة سورية	إيضاح	حقوق المساهمين ، حقوق مساهمين البنك
4,991,666,301	5,000,000,000	21	رأس المال المدفوع
202,383,996	1,029,411,565		الأرباح المتراكمة غير المحققة
(425,528,452)	(905,443,809)		الخسائر المتراكمة
33,051,351	33,051,351	7	احتياطي مخاطر التمويل العام
40,821,491	40,821,491	9	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
4,842,394,687	5,197,840,598		مجموع حقوق مساهمي البنك
2,530,714	2,584,239		حقوق الأقلية
4,844,925,401	5,200,424,837		مجموع حقوق المساهمين
13,047,426,360	26,109,153,661		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمي

المدير العام بالوكالة : السيد أحمد يوسف اللحام



رئيس مجلس الإدارة : السيد علي يوسف العوضي



2011	2012		
ليرة سورية	ليرة سورية	إيضاح	الإيرادات
885,848,225	688,205,500	22	إيرادات الأنشطة التمويلية
3,521,449	10,661,669	23	إيرادات الأنشطة الإستثمارية
(249,600,000)	(312,570,227)	7	مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
639,769,674	386,296,942		إجمالي الإيرادات التمويلية والإستثمارية
(368,177,164)	(316,207,314)	24	نصيب أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارباً
132,541,188	41,067,030	24	نصيب البنك من دخل الإستثمارات المطلقة بصفته مضارباً
(235,635,976)	(275,140,284)		العائد على حسابات الإستثمار المطلق
404,133,698	111,156,658		نصيب البنك من دخل الإستثمارات بصفته رب مال ومضارب
-	(111,457,190)	7	مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
50,992,856	165,279,993	25	صافي إيرادات الخدمات البنكية
30,802,562	142,089,522		الأرباح الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
338,459,507	827,027,569	26	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
1,051,236	240,214		إيرادات أخرى
825,439,859	1,134,336,766		إجمالي الأرباح التشغيلية
ليرة سورية	ليرة سورية	إيضاح	المصروفات
(138,120,315)	(125,180,299)	27	نفقات الموظفين
(108,758,763)	(117,658,994)	28	مصاريف إدارية وعمومية
(61,750,589)	(51,634,768)	11+10	إهلاك وإطفاء
(63,950,000)	(155,247,491)	6+29	مخصص تدني قيمة وكالات إستثمارية
-	(71,154,400)	8	مخصص تدني في قيمة الإستثمارات بغرض الإجارة التشغيلية
-	(48,305,252)	30	مخصص تدني قيم أصول ثابتة
-	(196,936,691)	30+13	مخصص مطالبات وتعويضات
-	(25,000,000)	19	مخصص مواجهة خسائر طارئة
(4,246,562)	(12,207,521)	31	مخصصات تشغيلية أخرى
(376,826,229)	(803,325,416)		إجمالي المصروفات
448,613,630	331,011,350		صافي الأرباح قبل الضريبة
(66,066,362)	16,154,387	12	إيراد (مصروف) ضريبة الدخل
382,547,268	347,165,737		صافي أرباح السنة
ليرة سورية	ليرة سورية	إيضاح	العائد الي:
382,494,994	347,112,212		مساهمي البنك
52,274	53,525		حقوق الأقلية
382,547,268	347,165,737		
7.65	6.94	32	الحصة الأساسية للسهم من صافي ربح السنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 تشكل جزء من هذه البيانات المالية الموحدة و تقرأ معها.

2011	2012		الأنشطة التشغيلية
ليرة سورية	ليرة سورية	إيضاح	صافي الأرباح قبل الضريبة
448,613,630	331,011,350		
ليرة سورية	ليرة سورية	إيضاح	التعديلات
61,750,589	51,634,768	10,11	إهلاك وإطفاء
235,635,976	275,140,284		العائد على حسابات الاستثمار المطلق
2,553,397	(2,802,703)		إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض
3,560,352	(901,487)		إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة الدفع
249,600,000	424,027,417	7	مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
	71,154,400	8	مخصص التدني في قيمة الاستثمارات بغرض الإجارة التشغيلية
-	196,936,691	30	مخصص مطالبات وتعويضات
-	48,305,252		مخصص تدني في قيمة الموجودات
-	25,000,000	19	مخصص مواجهة خسائر طارئة
-	12,207,521		مخصص القطع التشغيلي
63,950,000	155,247,491	6	مخصص تدني قيمة الوكالات الاستثمارية
1,065,663,944	1,586,960,984		
ليرة سورية	ليرة سورية	إيضاح	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(116,233,329)	(1,997,578,225)		إبداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
798,739,233	1,597,894,594		ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
13,174,738	(74,605,439)		الموجودات قيد الاستثمار
785,167,299	18,222,362		الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي
(1,898,255)	(191,374,576)		موجودات أخرى
(53,759,937)	2,552,468,586		تأمينات نقدية
(252,771,047)	15,050,021		مطلوبات أخرى
2,238,082,646	3,507,038,307		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة المدفوعة
-	(39,809,974)	12	الضريبة المدفوعة
2,238,082,646	3,467,228,333		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
ليرة سورية	ليرة سورية	إيضاح	الأنشطة الاستثمارية
(26,765,788)	(8,054,313)		صافي التغير في الممتلكات والمعدات
(5,790,286)	(1,562,135)		صافي التغير في الموجودات غير الملموسة
(5,902,139)	(19,203,641)		صافي التغير في الاستثمارات العقارية
(26,446,149)	(265,535,924)		صافي التغير في الوديعة لدى مصرف سورية المركزي
(64,904,362)	(294,356,013)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
ليرة سورية	ليرة سورية	إيضاح	الأنشطة التمويلية
10,099,451	8,333,699		تسديدات القسط الثاني لأسهم رأس المال
(8,356,971)	-		احتياطي معادل الأرباح
(237,651,944)	(268,501,427)		أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية
39,675,000	(39,675,000)		حسابات استثمارية للبنوك ومؤسسات مالية إسلامية
(1,298,774,787)	827,926,802		أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
(3,767,026,565)	(732,933,182)		حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
(5,262,035,816)	(204,849,108)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التمويلية
(33,562,529)	(82,702,757)		تأثير تغيرات أسعار الصرف
(3,122,420,061)	2,885,320,455		صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه خلال السنة
4,563,003,186	1,440,583,125		النقد وما في حكمه في بداية السنة
1,440,583,125	4,325,903,580	33	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 تشكل جزء من هذه البيانات المالية الموحدة و تقرأ معها.

العائد إلى مساهمي البنك												إيضاح	
مجموع حقوق المساهمين	حقوق الأقلية	مجموع حقوق مساهمي البنك	احتياطي معادل الأرباح	احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات	احتياطي مخاطر تمويل	أرباح السنة	احتياطي خاص (*)	احتياطي قانوني (*)	الخسارة المتراكمة	الأرباح (الخسائر المتراكمة) غير المحققة	رأس المال المدفوع		
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		
4,844,925,401	2,530,714	4,842,394,687	-	40,821,491	33,051,351	-	-	-	(425,528,452)	202,383,996	4,991,666,301		الرصيد في 31 كانون الأول 2011
8,333,699	-	8,333,699	-	-	-	-	-	-	-	-	8,333,699	21	تسديدات رأس المال
347,165,737	53,525	347,112,212		-	-	347,112,212	-	-	-	-	-		أرباح السنة
-	-	-	-	-	-	(347,112,212)	-	-	(479,915,357)	827,027,569	-		تخصيص ربح السنة
5,200,424,837	2,584,239	5,197,840,598	-	40,821,491	33,051,351	-	-	-	(905,443,809)	1,029,411,565	5,000,000,000		الرصيد في 31 كانون الأول 2012
4,433,260,653	2,478,440	4,430,782,213	8,356,971	13,446,491	26,320,630	-	-	-	(462,833,218)	(136,075,511)	4,981,566,850		الرصيد في 31 كانون الأول 2010
10,099,451	-	10,099,451	-	-	-	-	-	-	-	-	10,099,451	21	تسديدات رأس المال
(8,356,971)	-	(8,356,971)	(8,356,971)	-	-	-	-	-	-	-	-		احتياطي معادل الأرباح
27,375,000	-	27,375,000	-	27,375,000	-	-	-	-	-	-	-		احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات
382,547,268	52,274	382,494,994	-	-	-	382,494,994	-	-	-	-	-		أرباح السنة
-	-	-	-	-	6,730,721	(382,494,994)	11,015,412	11,015,412	15,273,942	338,459,507	-		تخصيص ربح السنة
-	-	-	-	-	-	-	(11,015,412)	(11,015,412)	22,030,824	-	-		إطفاء جزء من الخسائر المتراكمة (*)
4,844,925,401	2,530,714	4,842,394,687	-	40,821,491	33,051,351	-	-	-	(425,528,452)	202,383,996	4,991,666,301		الرصيد في 31 كانون الأول 2011

(*) بناء على قرارات مجلس الإدارة خلال عام 2011 تم إطفاء جزء من الخسائر المتراكمة كما في 31 كانون الأول 2011 بقيمة الاحتياطي القانوني والخاص. إن الإيضاحات المرفقة من - إلى 42 تشكل جزء من هذه البيانات المالية الموحدة و تقرأ معها.

الرصيد كما في 31 كانون 2012	أجرة البنك كوكيل	السحوبات خلال العام	الدخل بعد حسم المصروفات	الإيداعات خلال العام	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	-	-	-	-	وكالات استثمار مقيم في مؤسسات مالية إسلامية
الرصيد كما في 31 كانون 2011	أجرة البنك كوكيل	السحوبات خلال العام	الدخل بعد حسم المصروفات	الإيداعات خلال العام	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2011	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	-	-	-	-	وكالات استثمار مقيم في مؤسسات مالية إسلامية
-	-	-	-	-	-	

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 تشكل جزء من هذه البيانات المالية الموحدة و تقرأ معها.

1- معلومات عن البنك

تم الترخيص لبنك الشام ش.م.م ("البنك") كشركة مساهمة مغفلة خاصة سورية بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م و) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بأحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

سجل البنك لدى مفوضية الحكومة تحت رقم (15) بوصفه بنكاً خاصاً.

يبلغ رأسمال البنك المصرح به 5,000,000,000 ليرة سورية، مقسم إلى 50,000,000 سهم، قيمة السهم الاسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد (إيضاح 21). بدأ البنك بممارسة أنشطته في 27 آب 2007.

إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو في ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

يمارس البنك الخدمات المصرفية والأنشطة التمويلية والاستثمارية وفقاً للنظام الأساسي وفي ضوء أحكام الشريعة الإسلامية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه التي أصبح عددها ثمانية فروع.

يساهم بنك الشام ش.م.م بنسبة 99% في شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية وهي شركة محدودة المسؤولية مسجلة في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم (15740) بتاريخ 23 آذار 2009. غاية الشركة الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية. لاحقاً لتاريخ تأسيس الشركة وكما في 20 تموز 2009، تمت الموافقة على زيادة رأس مال الشركة التابعة من 200,000,000 ليرة سورية إلى 250,000,000 ليرة سورية مع ثبات نسب الملكية.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للبنك كما في 31 كانون الأول 2012 من قبل مجلس الإدارة في جلسته رقم 1 لعام 2013 المنعقدة في تاريخ 16 آذار 2013.

هيئة الرقابة الشرعية

إشارة إلى المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الذي يقضي بتشكيل هيئة رقابة شرعية مكونة من عدد محدود من علماء الفقه والشريعة والقانون يتم تعيينها من قبل الجمعية العمومية لمساهمي البنك الاسلامي فقد تم تكوين هيئة الرقابة الشرعية في البنك من ثلاثة أعضاء من علماء الفقه والشريعة والقانون، ويكون رأيها ملزماً للبنك.

تتولى الهيئة إبداء الرأي الشرعي في صيغ العقود اللازمة لأعمال البنك وأنشطته، ومراقبة أعمال البنك وأنشطته من حيث الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وإصدار تقرير سنوي للهيئة العامة للمساهمين.

تتكون هيئة الرقابة الشرعية من السادة:

- | | |
|----------------------------------|----------------|
| 1- فضيلة الدكتور وهبة الزحيلي | رئيساً |
| 2- فضيلة الدكتور أحمد حسن | عضواً تنفيذياً |
| 3- فضيلة الدكتور عبد الباري مشعل | عضواً |

تم تعيين هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 292 لعام 2007 و رقم 555/م.ن/ب/4 لعام 2009 و رقم 594/م.ن/ب/4 لعام 2009 ولا يجوز عزل أي منهم إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك.

2- تعريفات

المربحة للأمر بالشراء:

هي عقد يقوم البنك بموجبه ببيع سلعة أو أصل سبق له شراؤه وحيازته بناء على طلب من العميل وقد يأخذ البنك من العميل وعداً ملزماً بالشراء، ويقوم البنك أحياناً بتطبيق خيار الشرط مع البائع الأصلي، وذلك مقابل ثمن يتكون من التكلفة وهامش ربح متفق عليه.

المضاربة:

هي عقد بين البنك والمتعامل بحيث يقدم أحد الأطراف مبلغاً معيناً من المال ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثماره في مشروع أو نشاط معين مقابل حصة محددة شائعة من الربح، أما الخسارة فهي على رب المال إلا في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة أي من شروط المضاربة، فعندها يقوم البنك بصفته مضارباً بتحملها.

الوكالة:

هي عقد يفوض البنك بموجبه الوكيل لاستثمار مبلغ من المال وفق شروط معينة بأجرة محددة (مبلغ مقطوع أو نسبة من متوقعة من المبلغ المستثمر). يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التعدي أو التقصير و/ أو المخالفة في أي من شروط الوكالة ويمكن أن تكون عملية التفويض من قبل الوكيل للبنك.

3- أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

3.1 - أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات العقارية التي يتم تقييمها حسب القيمة العادلة، وطبقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتفسيراتها فيما لم تغطه المعايير الإسلامية، وحسب القوانين والتعليمات المصرفية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. تم عرض البيانات المالية الموحدة بالليرة السورية وهي العملة الرئيسية للمجموعة.

أسس توحيد البيانات المالية

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية لبنك الشام ش.م.م. والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة ("المجموعة"). يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس الفترة المالية للبنك وباستخدام السياسات المحاسبية نفسها. إن حصة البنك في رأسمال الشركة التابعة هي كما يلي :

حصة البنك من رأس مال الشركة التابعة		نسبة المساهمة	الشركات التابعة
2011	2012		
ليرة سورية	ليرة سورية		
247,500,000	247,500,000	99%	شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة
247,500,000	247,500,000		

تلغى بالكامل جميع الأرصدة، العمليات، الإيرادات والمصاريف والأرباح والخسائر الناتجة عن العمليات بين البنك والشركة التابعة عند التوحيد.

يتم توحيد الشركة التابعة من تاريخ سيطرة المجموعة عليها. يتم تحقيق السيطرة عندما يكون للبنك سلطة التحكم في السياسات التشغيلية والمالية للشركة للحصول على منافع من عملياتها. يتم تضمين نتائج الشركة التابعة المشتراة في البيانات المالية الموحدة بدءاً من تاريخ الاستملاك وهو التاريخ الذي يحصل فيه البنك على السيطرة وتبقى موحدة حتى تاريخ وقف تلك السيطرة.

(ووفقاً لقرار مجلس النقد و التسليف 501 م.ن/ب/4 بتاريخ 2009/5/10)

تمثل حقوق الأقلية جزء من الأرباح أو الخسائر وصافي الموجودات غير المملوكة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من قبل البنك، ويتم تصنيفها بشكل مستقل في بيان الدخل الموحد وضمن حقوق المساهمين في بيان المركز المالي الموحد عن حصة مساهمي البنك.

3.2 - التغييرات في المعايير المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة، باستثناء معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية (IFRIC) المعدلة التالية:

معييار التقارير المالية الدولي رقم 7 "إيضاحات الأدوات المالية": الإفصاحات (تعديلات)

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية مجموعة تحسينات على معايير التقارير المالية الدولية رقم 7 بتاريخ 7 تشرين الأول 2010. تتطلب التعديلات تحسينات على الإفصاحات بالنسبة للأصول المالية المحولة والتي تم الاعتراف بها بالكامل والأصول المالية المحولة ولم يتم إلغاء الاعتراف بها بالكامل. نافذ التطبيق اعتباراً من 1 تموز 2011.

التعديلات الأخرى الناتجة عن تحسينات معايير التقارير المالية الدولية بالنسبة للمعايير التالية ليس لها أي تأثير على السياسات المحاسبية أو بيان المركز المالي أو أداء المجموعة:

- ◀ معيار المحاسبة الدولي رقم 12 "ضرائب الدخل" (تعديل) - الضرائب المؤجلة: استرداد الأصول المعنية.
- ◀ معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى (تعديل) - زيادة التضخم وإزالة التواريخ الثابتة عند تبني المعايير للمرة الأولى.

المعايير و التفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة للتطبيق

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 7 الإفصاحات
- * **تفاصيل الأصول المالية والمطلوبات المالية** - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 7
- حيث تتطلب هذه التعديلات من المجموعة بأن تفصح معلومات عن حقوقها من أجل عملية التقاص والارتباطات ذات العلاقة. نافذ التطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2013. لا تتوقع إدارة المجموعة أي أثر جوهري على الوضع الحالي أو أداء المجموعة ينتج عن تطبيق هذا المعيار.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 "الأدوات المالية: التصنيف والقياس" (المعدل)
- نافذ التطبيق في 1 كانون الثاني 2015 وفق التعديل الصادر في كانون الأول 2011، سيكون لتطبيق هذا المعيار تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير تطبيق هذا المعيار، علماً أن هذا التأثير يعتمد على الموجودات المملوكة بتاريخ التطبيق لذا فإنه من غير الممكن تحديد تأثير تطبيق هذا المعيار الآن.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 "البيانات المالية الموحدة"
- نافذ التطبيق في 1 كانون الثاني 2013. لا تتوقع إدارة المجموعة أي أثر جوهري على الوضع الحالي أو أداء البنك ينتج عن تطبيق هذا المعيار.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 "الارتباطات المشتركة"
- نافذ التطبيق في 1 كانون الثاني 2013. سيؤدي تطبيقه إلى تغيير طريقة اعتماد الارتباطات المشتركة بناءً على تعريف مبدأ السيطرة كما ورد في معيار التقارير المالية الدولي رقم 10.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 12 "الإفصاح عن التداخلات مع منشآت أخرى"
- نافذ التطبيق في 1 كانون الثاني 2013 تجميع الإفصاحات المتعلقة بمعيار المحاسبة الدولي رقم 27 المتعلق بالبيانات المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم 31 المتعلق بالاستثمار في الشركات المشتركة ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 المتعلق بالاستثمار في الشركات الحليفة بالإضافة لبعض الإفصاحات الجديدة.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 13 "قياس القيمة العادلة"
- نافذ التطبيق في 1 كانون الثاني 2013، تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير تطبيق هذا المعيار على الوضع المالي أو أداء البنك.

3- أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
3.2- التغييرات في المعايير المحاسبية (تتمة)

– معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية"

عرض مكونات الدخل الشامل نافذ التطبيق للسنوات المالية التي تبدأ في 1 تموز 2012.

– معيار المحاسبة الدولي رقم 27 "البيانات المالية غير الموحدة" (كما تم تعديله في 2011)

نافذ التطبيق في 1 كانون الثاني 2013.

– معيار المحاسبة الدولي رقم 28 "الاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاركة" (كما تم تعديله في 2011)

نافذ التطبيق في 1 كانون الثاني 2013.

– معيار المحاسبة الدولي رقم 32 "تقاص الأصول المالية والإلتزامات المالية" تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 32

نافذ التطبيق في 1 كانون الثاني 2014.

التحسينات السنوية الصادرة في أيار 2012:

إن هذه التحسينات ليس لها أثر جوهري على المجموعة وتتضمن:

◀ معيار التقارير المالية الدولي رقم 1 – تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة.

◀ معيار المحاسبة الدولي رقم 1 – عرض البيانات المالية.

◀ معيار المحاسبة الدولي رقم 16 – الممتلكات والمعدات.

◀ معيار المحاسبة الدولي رقم 32 – عرض الأدوات المالية.

◀ معيار المحاسبة الدولي رقم 34 – البيانات المالية المرحلية.

إن هذه التحسينات نافذة التطبيق في 1 كانون الثاني 2013.

3.3 – أهم التقديرات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن اللتزامات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغييرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهريّة في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية

تقوم المجموعة بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل دوري لتقدير كفاية المخصصات المسجلة في بيان الدخل الموحد بناءً على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم المجموعة بالاجتهادات حول وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغييرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم ذمم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد، تقوم المجموعة بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع ذمم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الائتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناءً عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

3.4 - أهم السياسات المحاسبية

أعدت البيانات المالية الموحدة المرفقة وفقاً لأهم السياسات المحاسبية التالية :

أ. التعاملات بالعملة الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية إلى الليرة السورية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي. يتضمن بند الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية في بيان الدخل الموحد، الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمجموعة، إضافة إلى الأرباح والخسائر الناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية.

ب. معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجاتاً وخدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

ج. الاعتراف بالمعاملات المالية وإعادة تقييمها

- تاريخ الاعتراف وإلغاء الاعتراف
يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء للموجودات المالية المنفذة بتاريخ الالتزام، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء الأصل. أما بيع الموجودات المالية فيعترف بها بتاريخ التسديد. إن المشتريات والمبيعات العادية هي عملية شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه في القوانين أو حسب أعراف السوق، يتم إلغاء الاعتراف من قبل البنك بأصل مالي عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية، أو عندما تحول حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية العائد للأصل المالي في عملية تتضمن تحويل جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي، ويتم إلغاء الاعتراف بمطلوبات مالية عند الإلغاء من أو إلغاء أو انتهاء الالتزام المترتب على هذه المطلوبات.
- الأرصدة والاستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية
الأرصدة والاستثمارات لدى المصارف هي موجودات مالية ذات مدفوعات متوقعة، تتصف بالثبات نسبياً ولها تاريخ استحقاق ثابت غير متداولة في سوق نشط أو مصنفة كموجودات متاحة للبيع أو للمتاجرة أو موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد. يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند الأرصدة والاستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية ضمن بند مصروف مخصص الخسائر ضمن بيان الدخل الموحد.
- ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
يتم إظهار ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية بإجمالي قيمتها الأصلية ناقصاً المبالغ المستلمة على حساب هذه العمليات وبعد استبعاد المخصصات المتعلقة بها والأرباح المؤجلة الخاصة بالسنوات اللاحقة. ويتم تقدير المخصص الخاص لتدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية، والاحتياطي العام لمخاطر التمويل، بمراجعة تفصيلية لها من قبل إدارة البنك بناءً على تقديرات إدارة البنك وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم /597/م ن/ب4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته، والقرار رقم 650/م ن/ب4 الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010، والقرار 902 الصادر بتاريخ 13 تشرين الثاني 2012 المعدل للقرار 597 وتعديلاته.
- يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية ضمن بيان الدخل الموحد. كما يتم حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل المرتبطة بالأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها البنك ضمن احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية، ويتم دمج حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الإستثمار، ويجب ألا يقل رصيد احتياطي مخاطر الإستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو قيمة حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل، أيهما أكبر.

د- القيمة العادلة

تستخدم أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ إعداد البيانات المالية في أسواق نشطة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بمقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

القيمة العادلة للإستثمارات في العقارات تمثل القيمة الناتجة عن مبادلة موجودات، أو تسديد إلتزام إذا تم أي منها بين أطراف مطلعة وراغبة بالتعامل وبنفس شروط الغير.

و. تدني قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على تدني قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية. تنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية إذا، وفقط إذا، كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لواحد أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث خسارة) ويكون لحدث (أو أحداث) الخسارة تلك أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بموثوقية. تشمل الأدلة الموضوعية مؤشرات تدل على أن العميل أو مجموعة العملاء يواجهون صعوبة مالية كبيرة، إخلال وتقصير في تسديد الأقساط، احتمال كبير للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي، إشارة البيانات الملحوظة إلى أن هناك انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل تزايد الديون أو تزايد عدد الدفعات المؤجلة و/أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بتعثرات السداد.

و. التقاص

يتم إجراء تقاص بين الأصول المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة لتسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

ز. الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كذمم وأرصدة أنشطة تمويلية غير منتجة وأخرجت من إطار الذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية غير المنتجة بموجب جدولة أصولية دون زيادة وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاصاً.

ح. الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع إطار الذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية المنتجة من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاصاً.

ط. تحقق الإيرادات

1. إيرادات ذمم البيوع الآجلة

تثبت إيرادات عقود المراهقة على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة القسط المتناقص. وفي حالة وجود ذمم أو أنشطة تمويلية متعثرة وعند عدم التأكد من استرداد تلك الإيرادات يتم تعليقها وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي.

2. إيرادات الخدمات المصرفية والعمولات

تثبت إيرادات الرسوم والعمولات عند اكتسابها.

3. إيرادات البنك من إدارة الإستثمارات المقيده بصفته وكيلاً

تثبت إيرادات البنك من إدارة الإستثمارات المقيده بصفته وكيلاً وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ووفقاً للشروط الواردة في عقود الاستثمار المقيده.

4. إيرادات البنك كمضارب لأصحاب الإستثمار المطلق

تثبت إيرادات البنك كمضارب لأصحاب الإستثمار المطلق وفقاً لمبدأ الاستحقاق وذلك مقابل إدارة البنك لهذه الإستثمارات وفقاً للشروط الواردة في العقود الموقعة مع أصحاب الإستثمار المطلق.

5. إيرادات البنك من الوكالات

تثبت إيرادات البنك من الوكالات بصفته موكلأ وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ووفقاً للشروط والأحكام الواردة في عقود الوكالات.

ي. عقود الإيجار

إن تحديد فيما إذا كان عقد ما هو إيجار أو يتضمن إيجاراً يتم بناء على جوهر العملية ويتطلب تحديداً فيما إذا كان الوفاء بالعقد يعتمد على استخدام أصل أو أصول محددة وما إذا كان العقد ينقل الحق في استخدام هذا الأصل، حتى لو لم يكن هذا الحق محدد بشكل صريح في العقد.

المجموعة كمستأجر

إن عقود الإيجار التي لا تتضمن تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل للمجموعة بشكل جوهري تعتبر عقود إيجار تشغيلية. يتم تسجيل مدفوعات عقود الإيجار التشغيلية كمصاريف في بيان الدخل الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى مدة العقد. يتم الاعتراف بالمدفوعات الطارئة لعقود الإيجار كمصاريف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

ك. الكفالات المالية

تقوم المجموعة من خلال تقديمها الخدمات المختلفة بإصدار كفالات مالية تتضمن الاعتمادات والكفالات والقبولات. يتم بداية تسجيل الكفالات المالية في البيانات المالية الموحدة بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى والتي تساوي المبلغ المستلم من العميل (العلاوة ، العمولة) بعد الإعتراف الأولي يتم قياس إلتزام المجموعة لكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل الموحد وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الإلتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة الأكبر بينهما. أي زيادة للإلتزام المتعلق بالكفالات المالية يتم الإعتراف به في بيان الدخل الموحد بند مصروفات أخرى. العلاوة (العمولة) المقبوضة يتم الإعتراف بها ضمن بند الاتعاب والعمولات الدائنة على أساس القسط الثابت على مدة حياة الكفالة.

ل. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من الأرصدة النقدية التي تستحق في الأصل خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع والتي تمثل النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية، مطروحاً منها الأرصدة الدائنة للبنوك والمؤسسات المالية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع .

م. الممتلكات والمعدات

يتم تقييم الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم تغيير طريقة اهلاك الممتلكات والمعدات وعمرها الزمني عند تغير نمط اهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيها وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي. يتم احتساب الاستهلاكات بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي، فيما يلي نسب استهلاك الممتلكات والمعدات:

1- المباني	2.5%
2- تحسينات على العقارات مستأجرة	10% أو مدة الإيجار أيهما أقل
3- أجهزة الكومبيوتر وتجهيزات المكاتب	20%
4- السيارات	20%

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل عند استبعاده أو عندما لا يكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من استخدامه. ويحتسب الفرق بين عوائد استبعاد الأصل وقيمة الأصل المستبعد على أنه ارباح او خسائر تنجم عن استبعاد الأصل . تسجل هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل ضمن بند إيرادات أو مصاريف أخرى في نفس السنة التي تم استبعاد الأصل فيها. لا يتم اهلاك الأراضي والمشاريع قيد التنفيذ.

ن. الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة عند شرائها بالتكلفة وفيما بعد يتم تقييمها بصافي القيمة الدفترية والتي هي عبارة عن التكلفة منزلاً منها أية مخصصات للإطفاء وأية مخصصات متعلقة بتدني قيمتها. يتم تقدير عمر الموجودات غير الملموسة الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويقيد الإطفاء في بيان الدخل الموحد. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل الموحد. كذلك تتم مراجعة تقدير العمر الزمني وطرق الإطفاء لتلك الموجودات في نهاية كل سنة ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة. يتم تغيير طريقة إطفاء الأصل غير الملموس وعمره الزمني عند تغير نمط اهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيه كلما كان ذلك ضرورياً وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي، وتعالج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل الموحد مع العناصر المشابهة لها من حيث الطبيعة. يتم احتساب الاطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على مدى عمرها الإنتاجي. فيما يلي نسب اطفاء الموجودات غير الملموسة:

برامج معلوماتية 20%

ص. تدني قيم الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للاسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

في تاريخ كل بيان مركز مالي موحد يتم تحديد ما إذا كان هناك أية دلالة على أن خسارة التدني المعترف بها لأصل في السنوات السابقة (عدا عن الشهرة) لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت. إذا وجدت هذه الحالة، تقوم المجموعة بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل. يتم عكس خسارة التدني المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد

3- أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
3.4- أهم السياسات المحاسبية المحاسبية (تتمة)

مبلغ الأصل القابل للاسترداد منذ الاعتراف بآخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد.

ع. المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو متوقع) على المجموعة ناتج عن حدث سابق والكلفة اللازمة لتسوية هذا الالتزام محتملة ويمكن قياسها.

ف. حسابات خارج بيان المركز المالي

تسجل الالتزامات التي من المحتمل أن تطرأ نتيجة لنشاطات المجموعة الإعتيادية كحسابات نظامية ويتم الإفصاح عنها تحت بنود خارج بيان المركز المالي، وتتضمن هذه الحسابات: ارتباطات وسقوف التمويل غير المستعملة، أرصدة حسابات تعهدات مقابل الكفالات، تعهدات مقابل اعتمادات مستندية، قبولات. لا تحسم من البنود المدرجة تحت هذا الباب التأمينات المقبوضة والعائدة لها. كما تتضمن الحسابات خارج بيان المركز المالي حسابات الإستثمار المقيمة وذلك بالإعتماد على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ص. حسابات الإستثمار المطلق

هي الحسابات التي يعطي أصحابها الحق للبنك في استثمارها على أساس عقد المضاربة على الوجه الذي يراه مناسباً دون تقييدهم له باستثمارها بنفسه، أو في مشروع معين، أو لغرض معين، أو بكيفية معينة. كما أنهم يأذنون له بخلطها بأمواله الذاتية (حقوق أصحاب الملكية) أو الأموال التي له حق التصرف المطلق فيها (حسابات جارية).

ق. حسابات الإستثمار المقيمة

تمثل حسابات الإستثمار المقيمة الأموال المستلمة من قبل البنك من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها وفق صيغة بالاستثمار الوكالة في منتجات معينة وفقاً لإرشادات أصحاب حسابات الإستثمار، تدار هذه الموجودات بصفة الأمانة، وليس لدى البنك أي حق في هذه الموجودات. لا تظهر الإستثمارات المقيمة في بيان المركز المالي الموحد حيث أن المجموعة لا تملك حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي ينص عليها الاتفاق بين البنك وأصحاب حسابات الإستثمار المقيم، تظهر هذه الحسابات ضمن حسابات خارج المركز المالي الموحد اعتماداً على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية. يتقاضى البنك عمولة كوكيل لإدارة هذه الإستثمارات متفق عليها مسبقاً.

ر. احتياطي مخاطر الإستثمار

هو مبلغ يجنبه البنك من أرباح أصحاب حسابات الإستثمار المطلق، بعد اقتطاع نصيب المضارب، لغرض الحماية من الخسارة المستقبلية لأصحاب الإستثمار

ش. الاحتياطي المعادل للأرباح

هو مبلغ يجنبه البنك من دخل أموال المضاربة، قبل اقتطاع نصيب المضارب، بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الإستثمار لأصحاب حسابات الإستثمار أو زيادة حقوق أصحاب الملكية.

هي اقتناء عقارات أو أراض أو جزء منها بغرض الحصول على إيراد دوري أو الاحتفاظ بها لغرض توقع زيادة في قيمتها المستقبلية أو للإثنين معاً. تتم معالجة الإستثمارات في العقارات على أساس القيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد، وأي تغير لاحق في القيمة العادلة يتم إثباته في بند احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات، مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية، وما يخص أصحاب حسابات الإستثمار المطلق

ت. الإستثمارات في العقارات

هي اقتناء عقارات أو أراض أو جزء منها بغرض الحصول على إيراد دوري أو الاحتفاظ بها لغرض توقع زيادة في قيمتها المستقبلية أو للإثنين معاً. تتم معالجة الإستثمارات في العقارات على أساس القيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد، وأي تغير لاحق في القيمة العادلة يتم إثباته في بند احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات، مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية، وما يخص أصحاب حسابات الإستثمار المطلق.

ث. موجودات قيد الإستثمار أو التصفية

هي الموجودات المقتناة بغرض التأجير التي لم توضع في الإستثمار بعد أو المقتناة بغرض المربحة (نتيجة وعد بالشراء) أو البيع الآجل أو الناتجة عن اخلال العميل بوعده في تمويل المربحة أو المسلم فيه أو موجودات الاستصناع تحت التنفيذ أو الموجودات للاستغلال في عمليات المضاربة والمشاركة (بعد استبعاد مخصص الاستهلاك)، أو تلك الأصول الآيلة للمصرف وفاء لديونه أو غير ذلك، مخصصاً من هذه الأرصدة مخصص التدني الخاص بها.

خ. الإيرادات والمكاسب المخالفة للشريعة الإسلامية

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشريعة الإسلامية في حساب خاص يظهر في المركز المالي الموحد ضمن المطلوبات الأخرى ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية

ذ. الضرائب

1. ضريبة الدخل المؤجلة

تؤخذ الضرائب المؤجلة بالكامل، باستخدام طريقة المطلوبات، على الفروقات المؤقتة الناتجة ما بين الأساس الضريبي للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة في البيانات المالية الموحدة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم تحديد الضرائب

المؤجلة باستخدام نسب الضريبة (أو القوانين الضريبية) المعمول بها أو التي هي بحكم المعمول بها كما بتاريخ بيان المركز المالي الموحد والتي من المتوقع أن تكون نافذة عند تحقق الضرائب المؤجلة المدينة أو عند إستحقاق الضرائب المؤجلة الدائنة. تتم مراجعة القيمة المدرجة لموجودات الضرائب المؤجلة بتاريخ كل بيان مركز مالي وتنزل إلى الحد الذي لا توجد فيه أرباح ضريبية كافية للسماح بإستعمال كامل أو جزء من موجودات الضرائب المؤجلة. يتم إعادة تقييم موجودات الضرائب المؤجلة غير المعترف بها بتاريخ كل بيان مركز مالي ويتم الإعتراف بها إلى الحد الذي توجد فيه أرباح مستقبلية كافية تسمح بتغطية موجودات الضرائب.

2. الضريبة الحالية

يتم قياس الالتزامات (الموجودات) الضريبية الجارية للفترة الجارية والماضية بالمبلغ المتوقع دفعه (استرداده من) السلطات الضريبية باستخدام معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة) السارية فعلاً بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

ض. الزكاة

إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الودائع والادخار) في حال توافر شروط وجوب الزكاة.

تم احتساب الزكاة وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية واعتمدت من هيئة الرقابة الشرعية في البنك.. وقد بلغت قيمة الزكاة على أسهم بنك الشام مبلغاً قدره 107,851,744 ليرة سورية، حصة السهم الواحد منها 2.16 ليرة سورية. في حال كانت النية عند شراء الأسهم أو الاكتتاب بها هي الحصول على الأرباح والنماء.

ظ. توزيع الأرباح بين أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والمساهمين

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الإستثمارية و التمويلية وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعمولات تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة). يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الإستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود الوكالة). يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الأموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة: الإستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية.

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بناء على الشرائح التالية:

نوع الشرائح	2012	2011
حساب التوفير	30%	40%
وديعة العطاء	85%	-
وديعة الأمان	90%	-
حساب لأجل (وديعة) لمدة شهر	55%	-
حساب لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر	75%	75%
حساب لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر	80%	80%
حساب لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر شهراً	85%	85%
حساب لأجل (وديعة) لمدة اربعة وعشرين شهراً	90%	90%

إن أرباح الحسابات الجارية تدخل ضمن حصة حقوق المساهمين.

يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد و فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو المخالفة.

3- أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.4- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ظ. توزيع الأرباح بين أصحاب حسابات الاستثمار المطلق و المساهمين (تتمة)

يتم التنفيض بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق اما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتنفيض احتساب وتحديد الربح.

خلال السنة بلغت النفقات التي قام البنك بتحميلها على وعاء المضاربة المختلط بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية مبلغ 10,510,597 ليرة سورية (31 كانون الأول 2011 مبلغ 10,285,114 ليرة سورية) وهي عبارة عن جزء من المصاريف الإدارية والعمومية، و فيما يلي تفصيل هذه النفقات:

النوع	2012	2011
	ليرة سورية	ليرة سورية
مصاريف البريد والهاتف	4,123,458	3,212,533
مصاريف طباعة وقرطاسية	783,480	803,706
إعلان ومعارض	2,497,024	2,932,001
تعويضات هيئة الرقابة الشرعية	1,338,948	1,331,571
مصاريف سفر ومواصلات وإقامة وضيافة	93,183	70,668
مصاريف أخرى	1,674,505	1,934,635
	10,510,597	10,285,114

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

31 كانون الأول 2012	31 كانون الأول 2011
سوري	سوري
دولار	دولار
يورو	يورو
متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار	
7.88%	3.34%
1.13%	1.91%
0.59%	0.59%
الحد الأقصى لنسبة المضاربة	
25%	33%
33%	33%
40%	33%

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) كحد أقصى 40% وكحد أدنى 25%.

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حساب الاستثمار المطلق .

يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد و التسليف رقم (834/م/ن/ب 4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مَوَّلَ البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق).

في حال كسر وديعة الاستثمار وقررت الإدارة عدم إعطاء العميل كامل أو جزء من هذه الأرباح فإنه تتم عملية تخارج بين وعاء المضاربة وبين المودع الذي كسر وديعته وتعود أرباح هذه الوديعة إلى الوعاء قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك.

4- نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
759,104,821	76,821,278	نقد في الخزينة
349,555,314	331,332,952	الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي (*)
291,442,313	3,160,945,962	حساب جاري لدى مصرف سورية المركزي
1,400,102,448	3,569,100,192	

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2012 مبلغ 331,332,952 ليرة سورية والتي تمثل نسبة 5% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد الى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 الصادر بتاريخ 2 أيار للعام 2011 مقابل 349,555,314 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2011. إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية.

5- حسابات جارية وايداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية

2011			2012			
المجموع	خارج سوريا	داخل سوريا	المجموع	خارج سوريا	داخل سوريا	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
1,711,284,179	1,363,378,736	347,905,443	9,023,052,264	8,120,021,347	903,030,917	حسابات جارية
-	-	-	3,038,038,466	1,496,636,266	1,541,402,200	وكالات استثمارية لدى بنوك ومؤسسات مالية إسلامية، فترة استحقاقها الأصلية، أقل من ثلاثة أشهر
-	-	-	418,822,102	418,822,102	-	تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية فترة استحقاقها الأصلية أقل من ثلاثة أشهر
-	-	-	2,802,703	141,809	2,660,894	إيرادات الإستثمار المحققة وغير مستحقة القبض
1,711,284,179	1,363,378,736	347,905,443	12,482,715,535	10,035,621,524	2,447,094,011	المجموع

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية.

6- إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	1,713,561,481	تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية فترة استحقاقها الأصلية أكثر من ثلاثة أشهر
729,954,473	1,013,971,217	وكالات استثمارية لدى بنوك ومؤسسات مالية إسلامية، فترة استحقاقها الأصلية أكثر من ثلاثة أشهر
(401,500,000)	(556,747,491)	مخصص انخفاض في قيمة وكالات استثمارية(*)
328,454,473	2,170,785,207	

(*) فيما يلي تفصيل الحركة على مخصص انخفاض قيمة وكالات استثمارية:

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
(337,550,000)	(401,500,000)	رصيد في بداية السنة
(63,950,000)	(155,247,491)	يضاف: مخصص انخفاض قيمة الوكالات الاستثمارية
(401,500,000)	(556,747,491)	رصيد نهاية السنة

قامت إدارة البنك كما في 31 كانون الأول 2012 بزيادة مخصص تدني قيمة أرصدة الوكالات الاستثمارية المستحقة وغير المدفوعة مع كل من شركة دار الاستثمار وبنك دار الاستثمار بمبلغ 155,247,491 ليرة سورية بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية وذلك للمحافظة على مخصص التدني عند مستوى 55% من إجمالي قيمة الوكالات المودعة لديهم، تقوم إدارة البنك بمراجعة هذا المخصص دورياً كل ثلاثة أشهر أو في حال حدوث تغير في هذه التقديرات.

قامت إدارة البنك برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للإطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحدثت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم.

أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي .

أصدرت المحكمة المختصة، الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات، حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية. وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال الستة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين و منها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة منها بتاريخ 1 تموز 2013 و تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق إلى تلك المجموعات، بالإضافة إلى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة.

إن مديونية بنك الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف.

7- ذمم و أرصدة الأنشطة التمويلية

أ. حسب النوع

إن قيمة مخصص التدني المرحل إلى بيان الدخل الموحد المرحلي هي كالتالي :

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
9,896,016,170	7,991,002,575	ذمم المراجعات
(1,105,026,631)	(778,058,759)	ناقصاً: الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة
8,790,989,539	7,212,943,816	
-	198,432	يضاف: ذمم أخرى (*)
(13,755,258)	(33,802,560)	ينزل: الأرباح المعلقة (**)
(132,405,596)	(513,145,147)	ينزل : مخصص تدني لمحفظه التسهيلات الائتمانية المباشرة (انخفاض القيمة افرادياً) (***)
(142,194,404)	(175,754,853)	ينزل : مخصص تدني لمحفظه التسهيلات الائتمانية المباشرة (انخفاض القيمة بشكل جماعي) (***)
8,502,634,281	6,490,439,687	صافي ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

(*) تمثل ذمم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد المرحلي إلى التزامات فعلية، مثل الاعتمادات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعدها ولم يف العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(**) يتم استبعاد أرباح الديون غير المنتجة من الإيرادات التمويلية الخاصة بالسنة.

(***) فيما يلي تفصيل الحركة على مخصص تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية:

الإجمالي	الأفراد	الشركات	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
274,600,000	132,490,936	142,109,064	في 1 كانون الثاني 2012
414,300,000	9,289,285	405,010,715	التغير خلال السنة
688,900,000	141,780,221	547,119,779	في 31 كانون الأول 2012
			في 1 كانون الثاني 2011
132,405,596	69,938,772	62,466,824	انخفاض القيمة افرادياً
142,194,404	62,552,164	79,642,240	انخفاض القيمة بشكل جماعي
			التغير خلال السنة
440,318,578	99,947,190	340,371,388	انخفاض القيمة افرادياً
148,235,161	5,992,798	142,242,363	انخفاض القيمة بشكل جماعي
(59,579,027)	(40,873,117)	(18,705,910)	استردادات إفرادياً
(114,674,712)	(55,777,586)	(58,897,126)	استردادات بشكل جماعي
			في 31 كانون الأول 2012
513,145,147	129,012,845	384,132,302	انخفاض القيمة افرادياً
175,754,853	12,767,376	162,987,478	انخفاض القيمة بشكل جماعي
688,900,000	141,780,221	547,119,779	

نظراً للظروف الاقتصادية المحيطة، وبعد اجراء اختبارات الجهد ارتأت إدارة البنك تشكيل مؤونة انخفاض إضافية بقيمة 277,141,720 ليرة سورية على محفظة التسهيلات المنتجة وغير المنتجة بهدف دعم المركز المالي للبنك، وتم تحميل هذه المؤونة على أموال المساهمين. لم يقيم البنك بفرض اية غرامات على عملائه نتيجة التأخر في تسديد ديونهم.

إن قيمة مخصص التدني المرحل إلى بيان الدخل الموحد المرحلي هي كالتالي:

الشركات	الأفراد	الإجمالي	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
			كما في 31 كانون الأول 2012
			مصرف مخصصات تدني قيم الذمم و الأنشطة التمويلية المباشرة
321,665,478	59,074,073	380,739,551	المخصص الإفرادي
83,345,237	(49,784,788)	33,560,449	المخصص الجماعي
405,010,715	9,289,285	414,300,000	
			مصرف مخصصات تدني قيم الذمم و الأنشطة التمويلية غير المباشرة
741,615	-	741,615	المخصص الإفرادي
8,985,802	-	8,985,802	المخصص الجماعي
9,727,417	-	9,727,417	
414,738,132	9,289,285	424,027,417	
			كما في 31 كانون الأول 2011
			مصرف مخصصات تدني قيم الذمم و الأنشطة التمويلية المباشرة
52,516,423	61,528,946	114,045,369	المخصص الإفرادي
79,642,240	55,912,391	135,554,631	المخصص الجماعي
132,158,663	117,441,337	249,600,000	
			مصرف مخصصات تدني قيم الذمم و الأنشطة التمويلية غير المباشرة
-	-	-	المخصص الإفرادي
-	-	-	المخصص الجماعي
-	-	-	
132,158,663	117,441,337	249,600,000	

بناء على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م/ن/ب/4) تاريخ 2012/11/13 تم تعديل بعض التعليمات الواردة في قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م/ن/ب/4) مما أدى إلى :

- تعليق تكوين احتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين لنهاية عام 2013، حيث بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية 31 كانون الأول 2012 مبلغ 33,051,351 ليرة سورية وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 31 كانون الأول 2011، حيث نصت المادة السابعة من القرار 902 الصادر بتاريخ 13 تشرين الثاني 2012 بتعليق تشكيل احتياطي عام لمخاطر التمويل، مع العلم أن البنك ملزم باستكمال الاحتياطي العام لمخاطر التمويل المتوجب وفق أحكام القرار 597/م/ن/ب/4 وتعديلاته بالقرار 650/م/ن/ب/4 عند انتهاء العمل بالقرار 902/م/ن/ب/4 المحدد بتاريخ 31 كانون الأول 2013.

- نظراً للظروف الاقتصادية المحيطة، وبعد اجراء اختبارات الجهد ارتأت إدارة البنك تشكيل مؤونة انخفاض جماعي بقيمة 194,006,608 ليرة سورية منها مبلغ 84,846,850 ليرة سورية حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 / م ن / ب 4 تاريخ 09 كانون الأول 2009 ، والقرار رقم 650/م ن/ب 4 تاريخ 14 نيسان 2010، والقرار 902 م ن /ب 4 ومؤونة انخفاض جماعي إضافية بقيمة 109,159,758 ليرة سورية على محفظة التسهيلات المنتجة وغير المنتجة كما قامت بتشكيل مؤونة انخفاض إفرادية إضافية بقيمة 109,538,296 ليرة سورية بناءً على تقديرات إدارة البنك، بهدف دعم المركز المالي للبنك، ووفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد و التسليف (597/ م.ن/ب 4) وتعديلاته
- تبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل والمحتجزة لغاية تاريخ 31 كانون الأول 2012 مبلغاً وقدره 8,214,105 ليرة سورية وهي محتسبة لتاريخ 30 أيلول 2012 نتيجة تعليق تكوين الاحتياطي مخاطر التمويل للأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد التاريخ المذكور علماً أن الحصة المذكورة يتم دمجها في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار والبالغ 101,454,971 ليرة سورية على أن لا يقل رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو قيمة حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر .
- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم / ٣٥ / لعام ٢٠٠٥ الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.
- تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة الفائضة عن متطلبات القرار 902/م ن/ب 4 بمبلغ 66,604,500 ليرة سورية .
- تم تشكيل مخصصات اضافية أخرى بقيمة 277,141,719 ليرة سورية لتغطية نتائج اختبارات الجهد الإضافية و التي شملت انخفاض قيمة الضمانات العقارية في المحافظات (حمص - حلب - ريف دمشق - ادلب) بقيمة 50% ، بالإضافة إلى اختبارات حساسية لبعض العملاء ذوي تركيز الخطر العالي .
- بناء على أحكام القرار 902/م ن/ب 4 تم إعداد اختبارات جهد للمحفظة الائتمانية من قبل البنك لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها وارتأت إدارة البنك كفاية المخصصات المحجوزة والتي تعادل 688,900,000 ليرة سورية.
- بلغ مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير المباشرة البالغ 9,727,417 ليرة سورية ضمن بند المخصصات المتنوعة كما في 31 كانون الأول 2012.

ب. حسب الجهة الممولة

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
6,698,727,850	5,661,782,350	شركات
2,092,261,689	1,551,161,466	أفراد
8,790,989,539	7,212,943,816	ذمم المرابحات
	198,431	يضاف: ذمم أخرى
(13,755,258)	(33,802,560)	ناقصاً: الأرباح المعلقة
(274,600,000)	(688,900,000)	ناقصاً: مخصص تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
8,502,634,281	6,490,439,687	صافي ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

بلغ إجمالي الذمم غير العاملة (غير المنتجة) بعد تنزيل الأرباح المعلقة مبلغ 1,773,834,225 ليرة سورية ، أي ما نسبته 22.29% من رصيد ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية كما في 31 كانون الأول 2012، في حين بلغ إجمالي الذمم غير العاملة (غير المنتجة) بعد تنزيل الأرباح المعلقة مبلغ 816,046,742 ليرة سورية ، أي ما نسبته 8.26% من رصيد ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية كما في 31 كانون الأول 2011. لمزيد من التفاصيل راجع إيضاح رقم (37.2).

7 ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية (تتمة)
أ- حسب النوع (تتمة)

سيناريوهات اختبارات الجهد:

تم إجراء مجموعة اختبارات جهد من أجل أن أخذ مخصصات كافية والتأكد أن حجم المخصصات المأخوذة على محفظة التمويلات تغطي المخاطر المحتملة.

وفي هذا المجال فإن المخصصات الإضافية التي تم احتسابها والاحتفاظ بها تغطي المخاطر التالية:

- مخصصات لتغطية مخاطر تهجير البيانات 90 يوم والتي تشمل احتمال تعثر العملاء لمدة 90 يوم إضافية فوق قرار 902.
- مخصصات لتغطية اختبارات الجهد عن انخفاض قيمة الضمانات في كل من محافظة حلب وادلب وحمص وريف دمشق.
- مخصصات إضافية نتيجة اختبارات حساسية لبعض العملاء بقيمة 58,398,665 ليرة سورية لمواجهة مخاطر تركيزات بعض العملاء.
- المخصصات المأخوذة لمواجهة مخاطر الديون تغطي اختبارات تغطي أكثر من 20% من حجم تعرض المحفظة الائتمانية الذي يبلغ 3,388 مليار ليرة سورية
- المخصصات المأخوذة تغطي أكثر من 25% من كامل تمويلات كبار العملاء الذين تمويلاتهم فوق 100 مليون ل.س.

الأرباح المعلقة

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
10,201,677	13,755,258	الرصيد في بداية السنة
10,510,028	24,464,938	يضاف: الأرباح المعلقة خلال السنة
(6,956,447)	(4,417,636)	يطرح : استردادات خلال السنة
13,755,258	33,802,560	الرصيد في نهاية السنة

8- موجودات قيد الاستثمار

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
69,206	74,674,645	موجودات مقتناة بغرض المربحة
71,154,400	-	عقارات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية (*)
71,223,606	74,674,645	

(*) هي عبارة عن قيمة عقار قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف الحالية التي تمر بها الدولة وكنتيمة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكور للسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة البنك احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2012.

فيما يلي تفاصيل موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية:

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
71,154,400	71,154,400	تكلفة الاستثمار
-	(71,154,400)	مخصص تدني قيمة الاستثمارات بغرض الإجارة التشغيلية
71,154,400	-	

9- استثمارات عقارية

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
224,902,139	244,105,780	استثمارات عقارية بغرض زيادة القيمة (*)
224,902,139	244,105,780	

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار من ممتلكات ومعدات إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل، فيما يلي تفصيل الحركة على الإستثمارات العقارية:

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
178,178,509	184,080,648	تكلفة الإستثمار
5,902,139	19,203,641	إضافات
40,821,491	40,821,491	التغير في القيمة العادلة خلال السنة (*)
224,902,139	244,105,780	

(*) تم تحديد التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 31 كانون الأول 2011 والبالغ 40,821,491 ليرة سورية بناءً على تقييم خبير محلف مستقل. في 31 كانون الأول 2012 حصل البنك على بتقييمين لخبيرين محلفين مستقلين لقيمة العقار، وقد كانت نتيجة التقييمات تدل على ارتفاع قيمة العقارات إلا أن إدارة البنك ارتأت الاحتفاظ بالتقييم السابق بسبب للظروف والتغيرات المحيطة.

10- ممتلكات و معدات

أراضي و مباني	تحسينات على العقارات المستأجرة	تجهيزات المكاتب	أجهزة الكمبيوتر	سيارات	مشاريع قيد التنفيذ	الإجمالي	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	التكلفة
66,674,068	114,707,161	101,217,813	83,587,336	12,049,215	187,907,427	566,143,020	رصيد بداية السنة
-	911,198	3,232,506	1,175,397	-	5,406,707	10,725,808	الإضافات
-	(23,382,454)	(8,456,405)	(4,194,277)	-	-	(36,033,136)	الاستبعادات
66,674,068	92,235,905	95,993,914	80,568,456	12,049,215	193,314,134	540,835,692	كما في 31 كانون الأول 2012
							الاهلاك و انخفاض القيمة
2,361,593	26,395,918	40,121,463	47,960,506	7,268,646	-	124,108,126	رصيد بداية السنة
858,756	13,952,297	14,461,174	12,342,437	1,353,644	-	42,968,308	الاهلاك
(48,305,252)	-	-	-	-	-	48,305,252	انخفاض القيمة (*)
-	(10,027,622)	(3,329,102)	(2,013,891)	-	-	(15,370,615)	الإستبعادات
51,525,601	30,320,593	51,253,535	58,289,052	8,622,290	-	200,011,071	كما في 31 كانون الأول 2012
							صافي القيمة الدفترية:
15,148,467	61,915,312	44,740,379	22,279,404	3,426,925	193,314,134	340,824,621	كما في 31 كانون الأول 2012
64,312,475	88,311,243	61,096,350	35,626,830	4,780,569	187,907,427	442,034,894	كما في 31 كانون الأول 2011

(*) إن انخفاض القيمة يعود لمبنى فرع حمص الذي تعرض لحادثة سرقة خلال العام وقد تم تخريب البناء وحرقه خلال الحادثة ، لذلك ارتأت إدارة البنك وجوب الاعتراف بانخفاض قيمة هذا البناء كما في 31 كانون الأول 2012

11- موجودات غير ملموسة

يحتسب الإطفاء على الموجودات غير الملموسة وفقاً لطريقة القسط الثابت على فترة خمس سنوات وهي الفترة المقدرة لعمرها الإنتاجي.

برامج معلوماتية	
ليرة سورية	
التكلفة	
94,645,363	رصيد بداية السنة
1,562,135	الإضافات
96,207,498	كما في 31 كانون الأول 2012
الاطفاء	
71,432,370	رصيد بداية السنة
8,666,460	الإضافات
80,098,830	كما في 31 كانون الأول 2012
صافي القيمة الدفترية	
16,108,668	كما في 31 كانون الأول 2012
23,212,993	كما في 31 كانون الأول 2011

12- موجودات ضريبية مؤجلة و إيراد ضريبة الدخل

2011	2012	موجودات ضريبية مؤجلة
ليرة سورية	ليرة سورية	
22,821,597	794,910	رصيد بداية السنة
-	372,460	يضاف: إيراد ضريبة الدخل المؤجل للشركة التابعة
(22,026,687)	15,781,927	يضاف: إيراد (مصرف) ضريبة الدخل للسنة
794,910	16,949,297	رصيد نهاية السنة (*)

(*) يمثل هذا المبلغ الرصيد المتبقي من موجودات ضريبة الدخل المؤجلة للشركة التابعة

2011	2012	مخصص ضريبة الدخل
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	(44,039,675)	رصيد بداية السنة
-	39,809,974	الضريبة المدفوعة خلال الفترة / السنة
(44,039,675)	-	يضاف مصروف ضريبة الدخل للسنة
(44,039,675)	(4,229,701)	رصيد نهاية السنة (إيضاح 19)

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
448,613,630	331,011,350	الربح قبل الضريبة
		التعديلات
99,252,682	131,775,440	مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية المتعلقة بأموال المساهمين
68,196,562	311,914,664	مخصصات تشغيلية أخرى
624,077	1,500	مصاريف غير مقبولة ضريبياً
(5,227,357)	(4,979,993)	(أرباح) خسائر شركة تابعة
1,288,143	858,756	مصاريف اهلاك عقار
(338,459,507)	(827,027,569)	أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة
(10,022,783)	(6,681,854)	اهلاك مصاريف التأسيس
(184,348,183)	(394,139,056)	
264,265,447	(63,127,706)	(الخسارة) الربح الضريبي
25 %	25 %	نسبة الضريبة
66,066,362	(15,781,927)	(إيراد) مصروف ضريبة الدخل
-	(372,460)	إيراد ضريبة الدخل شركة تابعة
66,066,362	(16,154,387)	

13- موجودات أخرى

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
29,322,436	39,286,496	مصاريف مدفوعة مقدما
16,055,463	18,891,288	دفعات مقدمة لشراء أصول
3,200,000	2,700,000	تأمينات مدفوعة للغير
-	100,000	ذمم شركة تأمين (*)
450,857	479,883	أخرى
49,028,756	61,457,667	

(*) تمثل هذه المبالغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص (إيضاح رقم 30) فيما يلي بيان تفاصيل المطالبات ومخصصاتها:

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	205,390,715	مجمّل المطالبات (الأصول النقدية والعينية)
-	(196,936,691)	مخصص مطالبات وتعويضات
-	(8,354,024)	فروق سعر صرف
-	100,000	

14- وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

كما هو محدد في الفقرة رقم 1 من المادة 19 من قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 يجب على البنوك الخاصة الإحتفاظ بنسبة 10% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي على شكل وديعة مجمدة لا يستحق عليها أيه فائدة تم استكمال الاحتياطي المجمعّد على رأس المال بدفع مبلغ 830,870 ليرة سورية وذلك لقاء المبالغ المستكملة بالليرة السورية من رأس المال والتي تبلغ 8,308,699 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2012، كما تم دفع مبلغ 3,419,930 دولار أمريكي عن الجزء السوري والاجنبي من المبالغ المستكملة من رأس المال وفقاً لموافقة مصرف سورية المركزي رقم 1818/161 تاريخ 17 آيار 2012.

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
81,198,440	82,031,810	رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية
212,555,241	559,960,552	رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محوّلا الى الليرة السورية)
293,753,681	641,992,362	

15- الحسابات الجارية وإيداعات لمصرف سورية المركزي

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	1,085,385,310	حسابات جارية لمصرف سورية المركزي
495,550,000	-	وكالات استثمارية لمصرف سورية المركزي فترة استحقاقها الأصلية أقل من ثلاثة أشهر
1,004,677	-	أرباح محققة غير مستحقة الدفع
496,554,677	1,085,385,310	

16- الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
520,355,723	10,106,391,182	حسابات جارية
305,342,465	200,000,000	وكالات استثمارية للبنوك والمؤسسات المالية فترة استحقاقها الأصلية أقل من ثلاثة أشهر
39,675,000	-	وكالات استثمارية للبنوك والمؤسسات المالية فترة استحقاقها الأصلية أكثر من ثلاثة أشهر
2,555,675	2,658,865	أرباح محققة غير مستحقة الدفع
867,928,863	10,309,050,047	

17- رصدة الحسابات الجارية للعملاء

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
278,603,062	415,427,554	أرصدة جارية للعملاء - قطع أجنبي بنكنوت
241,796,256	390,350,295	أرصدة جارية للعملاء - قطع أجنبي حوالات
1,298,759,064	1,841,307,335	أرصدة جارية للعملاء - ليرة سورية
1,819,158,382	2,647,085,184	

18- تأمينات نقدية

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
86,823,117	37,983,352	تأمينات نقدية لقاء الكفالات
40,233,180	2,582,507,295	تأمينات نقدية لقاء الاعتمادات المستندية
3,612,327	64,836,224	تأمينات نقدية لقاء بوالص
1,413,491	-	تأمينات نقدية لقاء القبولات
4,422,439	3,541,269	هامش جدية
602,000	707,000	تأمينات أخرى
137,106,554	2,689,575,140	

19- مطلوبات أخرى

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
67,064,728	73,703,585	أرباح محققة لأصحاب الودائع الاستثمارية (غير مستحقة الدفع) (*)
25,706,582	35,089,515	حوالات و أوامر دفع
-	25,000,000	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (**)
15,386,228	21,848,636	نفقات مستحقة غير مدفوعة
10,704,275	11,582,529	مستحق لجهات حكومية
6,980,302	10,030,591	موردين
-	9,727,417	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي (إيضاح 7)
4,716,084	4,867,512	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
12,486,398	4,765,678	مخصصات مختلفة
44,039,675	4,229,701	مخصص ضريبة الدخل (إيضاح 12)
2,115,592	1,888,610	تأمينات نقدية لمتعهدين
1,363,907	963,219	دائنو عمليات التمويل
138,656	532,522	صندوق المخالفات الشرعية (***)
51,251	3,130,484	أخرى
196,253,678	207,359,999	

(*) هذه الأرباح ناجمة عن التنفيض الشهري للأرباح غير أنها غير مستحقة الدفع كونها عائدة لودائع لم تستحق بعد.

(**) قررت إدارة البنك اتخاذ مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

(***) يمثل هذا المبلغ الإيرادات والمكاسب المخالفة للشريعة الإسلامية وفق قرار هيئة الرقابة الشرعية، وتمثل الأرصدة الحالية فوائد مجنبه من المصرف المركزي لغاية العام 2012، وقد تم التوجيه من قبل هيئة الرقابة الشرعية لصرفها بأوجه الخير.

20- حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
3,686,357,439	3,086,095,056	حسابات استثمار (لأجل)
923,802,127	743,574,834	حسابات إيداع (توفير)
75,339,239	101,454,971	حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من احتياطي المخاطر
-	21,440,762	حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من احتياطي معادل الأرباح (إيضاح 24)
4,685,498,805	3,952,565,623	

حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من احتياطي المخاطر

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
49,169,441	75,339,239	رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار في بداية السنة
25,652,840	25,369,952	يضاف: إضافات الاحتياطي خلال السنة
176,964	745,361	فروق سعر الصرف
339,994	419	فروق أرباح كسر ودائع
75,339,239	101,454,971	

حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من احتياطي معادل الأرباح

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
12,535,457	-	رصيد احتياطي معادل الأرباح في بداية السنة
-	21,440,762	يضاف: إضافات الاحتياطي خلال السنة
(12,535,457)	-	يطرح: استخدامات الاحتياطي خلال السنة
-	21,440,762	

21- رأس المال المدفوع

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 50,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسوا البنك بتغطية 3,750,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 1,250,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010.

كما في 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية (سدد لغاية السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011 مبلغ 2,491,666,301 ليرة سورية) وبذلك تم سداد رأس المال بالكامل.

فيما يلي بيان تفاصيل رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع:

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال المصرح والمكتتب به
(18,433,150)	(8,333,699)	أقساط رأس المال غير المدفوعة في بداية السنة
10,099,451	8,333,699	تسديدات القسط الثاني من الأسهم المكتتب بها خلال السنة
4,991,666,301	5,000,000,000	رأس المال المدفوع

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب. كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

22- إيرادات الأنشطة التمويلية

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
627,207,624	523,203,883	إيراد المرباحات - شركات
250,346,080	156,001,617	إيراد المرباحات - أفراد
8,294,521	-	إيراد المرباحات - قطاع عام
885,848,225	688,205,500	

23- إيرادات الأنشطة الإستثمارية

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
3,097,776	10,476,938	إيرادات ودائع استثمارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
423,673	184,731	إيرادات المرباحات الدولية لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
3,521,449	10,661,669	

24- نصيب أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من صافي الربح

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
368,177,164	316,207,314	إجمالي نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من ربح الاستثمار
20,892,428	-	استخدام احتياطي معادل الأرباح (**)
389,069,592	316,207,314	نصيب أصحاب الحسابات من ربح الاستثمار بعد تعديل الربح
-	(21,440,762)	اقتطاع احتياطي معادل الأرباح
389,069,592	294,766,552	نصيب أصحاب الحسابات من ربح الاستثمار قبل خصم مضاربة البنك واحتياطي مخاطر الاستثمار
(132,541,188)	(41,067,030)	نصيب مضاربة البنك
256,528,404	253,699,522	صافي نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد خصم نصيب البنك كمضارب وقبل خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
(25,652,840)	(25,369,952)	احتياطي مخاطر الاستثمار (*)
230,875,564	228,329,570	صافي العائد لأصحاب حسابات الإستثمار المطلق

(*) استناداً للمادة 14 من المرسوم التشريعي رقم 35 الصادر بتاريخ 4 أيار للعام 2005، يجب على البنك الإسلامي اقتطاع ما لا يقل عن 10% من صافي أرباح حسابات الإستثمار المطلق لمواجهة مخاطر هذه الحسابات، علماً بأن احتياطي مخاطر الاستثمار عن العملات الأجنبية تم احتسابه بالعملة الأصلية.

(**) قررت إدارة البنك تجنيب مبلغ من الأرباح كمعادل للأرباح وقد تم احتجازه بالكامل لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق فيمايلي تفاصيل هذا الإحتياطي.

احتياطي معادل الأرباح

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	حصة المساهمين من احتياطي معادل الأرباح
-	21,440,762	حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من احتياطي معادل الأرباح
-	21,440,762	

25- صافي إيرادات الخدمات البنكية

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
23,192,021	65,612,020	عمولات على الاعتمادات والكفالات والحوالص
23,038,096	113,907,762	عمولات بيع عملات أجنبية
7,833,487	37,868,911	رسوم خدمات بنكية
54,063,604	217,388,693	
(3,070,748)	(52,108,700)	مصروفات عمولات ورسوم
50,992,856	165,279,993	

26- أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة

طبقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي الصادرة بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 م ن / 1 ب / تاريخ 2008/02/04 لا يجوز توزيع الأرباح الناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي ، و بالتالي لا يوجد أرباح قابلة للتوزيع بتاريخ 2012/12/31 .

27- نفقات الموظفين

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
124,967,490	114,886,792	رواتب وأجور وتعويضات ومكافآت للموظفين
8,741,532	6,379,284	اشتراكات لمؤسسة التأمينات الاجتماعية
3,068,875	3,412,896	مصاريف نفقات طبية
1,051,444	501,327	مصاريف تدريب
290,974		مؤونة تعويض نهاية الخدمة
138,120,315	125,180,299	

28- مصاريف إدارية وعمومية

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
44,769,255	45,418,418	مصاريف إيجار
10,763,031	17,275,140	مصاريف أنظمة معلومات
6,872,940	9,296,429	مصاريف البريد والهاتف
5,847,057	6,392,076	مصاريف إستشارات
5,876,760	4,994,049	مصاريف إعلان و معارض
3,236,099	4,824,407	مصاريف الكهرباء و الماء
3,830,616	4,012,368	مصاريف ادارية صرافات الالية
3,007,176	3,741,261	مصاريف سفر و مواصلات و ضيافة
3,168,797	3,113,952	مصاريف التنظيف
4,713,704	3,061,415	رسوم وأعباء حكومية
3,641,931	3,055,387	مصاريف تأمين
2,668,937	2,677,895	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
2,205,000	1,959,860	مصاريف حراسة
1,610,909	1,566,959	مصاريف طباعة و قرطاسية
532,454	594,948	مصاريف مجلس إدارة و جمعية عمومية
223,111	120,700	مصاريف قضائية
5,790,986	5,553,730	أخرى
108,758,763	117,658,994	

29- مخصص تدني قيمة الوكالات الاستثمارية

بناءً على تقديرات إدارة البنك تم احتساب مخصص لتدني قيمة أرصدة الوكالات الاستثمارية المستحقة وغير المدفوعة مع كل من شركة دار الاستثمار وبنك دار الاستثمار بنسبة 55% من إجمالي قيمة الوكالات المودعة لديهم، تقوم إدارة البنك بمراجعة هذا المخصص دورياً كل ثلاثة أشهر أو في حال حدوث تغير في هذه التقديرات.

كما في 31 كانون الأول 2011، بلغت قيمة الانخفاض في قيمة أرصدة الوكالات الاستثمارية مبلغ 401,500,000 ليرة سورية. كما في 31 كانون الأول 2012 قامت إدارة البنك بزيادة مخصص تدني قيمة أرصدة الوكالات الاستثمارية المستحقة وغير المدفوعة مع كل من شركة دار الاستثمار وبنك دار الاستثمار بمبلغ 155,247,491 ليرة سورية بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية وذلك للمحافظة على مخصص التدني عند مستوى 55% من إجمالي قيمة الوكالات المودعة لديهم. (إيضاح رقم 6).

30- مخصص تدني قيم أصول ثابتة ومخصص مطالبات وتعويضات

كما في 5 أيلول 2012 وبعد زيارة فريق من إدارة بنك الشام تبين أن فرع البنك في مدينة حمص قد تعرض للسرقه والكسر والخلع ومن ثم إحراق وتخریب أجزاء منه، وبما أن البنك لديه بوليصة تأمين شاملة عن طريق إحدى شركات التأمين، فإن إدارة البنك تقوم حالياً بمطالبة شركة التأمين لتغطية هذه المبالغ والأضرار المذكورة أعلاه الناجمة عن حادثة السرقة، وتبعاً لتقديرات الإدارة المتحفظة فقد اتخذت الإدارة قراراً بتشكيل مخصصات لخسائر هذه الحادثة.

أ. المباني و مخصص تدني قيم أصول ثابتة:

نتيجة لتعرض المبنى القائم فيه الفرع المذكور للسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة البنك احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته الدفترية الصافية البالغة 48,305,252 ليرة سورية كما في 30 أيلول 2012، ضمن بند مخصص تدني قيم أصول ثابتة في بيان الدخل الموحد المرحلي (إيضاح 10 و 30).

ب. مخصص مطالبات وتعويضات من شركة التأمين:

فيما يلي جدول يبين مجمل المبالغ التي تم مطالبة شركة التأمين بها وفقاً لبوليصة التأمين و مخصص المطالبات التي اتخذته الإدارة :

الأصول	مخصص مطالبات وتعويضات	نسبة المخصص الى الاصول
ليرة سورية	ليرة سورية	
174,044,505	174,044,505	100%
31,346,211	31,146,211	99.6%
205,290,716	205,190,716	99.9%
الأصول النقدية		
الأصول العينية		

وقد بلغت قيمة فروق الصرف الناتجة عن تغير أسعار الصرف مبلغ 8,354,025 ليرة سورية حيث تم معالجته ضمن بند الأرباح الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية بينما سجلت الخسائر الفعلية للمخصصات في بند مخصص مطالبات وتعويضات بقيمة 196,936,691 ليرة سورية.

31- مخصصات تشغيلية أخرى

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
3,802,719	12,207,521	مخصص فروق القطع التشغيلي (*)
443,843	-	مخصصات أخرى
4,246,562	12,207,521	

(*) بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (362/م ن / ب 1) بتاريخ 4 شباط 2008، يجب على البنك أن يقوم في نهاية كل شهر بتكوين مؤونة مقابل تقلب أسعار القطع تعادل 5% من وسطي مركز القطع التشغيلي الصافي بالقيمة المطلقة خلال الشهر السابق.

32- الحصة الأساسية للسهم من صافي أرباح السنة العائدة إلى مساهمي البنك

تحتسب الحصة الأساسية للسهم من صافي ربح السنة بتقسيم ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
382,494,994	347,112,212	صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك (ليرة سورية)
50,000,000	50,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. (سهم)
7.65	6.94	الحصة الأساسية للسهم من صافي أرباح السنة (ليرة سورية)

إن الحصة الأساسية للسهم من صافي أرباح السنة مطابقة للحصة المخففة للسهم لعدم إصدار البنك أدوات قد يكون لها تأثير على عائد السهم في الربح عند تحويلها.

33- النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في بيان التدفقات النقدية الموحدة من المبالغ المبينة في بيان المركز المالي الموحد وذلك كما يلي:

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,050,547,134	3,237,767,240	النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
1,711,284,179	12,479,912,832	يضاف: أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(495,550,000)	(1,085,385,310)	يطرح: الإيداعات للمصرف المركزي التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(825,698,188)	(10,306,391,182)	يطرح: الحسابات الجارية و إيداعات قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية
1,440,583,125	4,325,903,580	

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية.

34- تعاملات مع أطراف ذات علاقة

تتكون تعويضات الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة من المبالغ التالية:

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
20,127,574	12,870,262	الراتب الأساسي
3,576,055	2,041,827	مميزات ومنافع قصيرة الأجل
23,703,629	14,912,089	مجموع تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين
2,668,937	2,677,895	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
8,250	546,936	تعويضات مجلس الإدارة

تتضمن معاملات البنك المختلفة مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو الشركات التي يملكها فيها حصصاً رئيسية أو أي أطراف أخرى ذات تأثير هام في صنع القرارات المالية أو التشغيلية بالبنك.

لقد بلغت الأرصدة في نهاية الفترة مع هذه الأطراف المتضمنة في البيانات المالية كما يلي :

المجموع		الجهات ذات العلاقة		
2011	2012	مساهمي وأعضاء مجلس الإدارة	الشركات الحليفة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
				بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:
792,645,683	6,033,416,893		6,033,416,893	حسابات جارية مدينة (موجودات)
	87,501,755		87,501,755	حسابات ودائع مدينة (موجودات)
26,071,353	16,994,132	16,994,132		حسابات جارية دائنة (مطلوبات)
135,500,000	112,000,000	112,000,000		حسابات استثمار مطلق (مطلوبات)
				بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:
1,301,495,000		-		إدارة أموال ومحافظ استثمارية لصالح الغير
				عناصر بيان الدخل الموحدة:
660,287	2,336,876	2,336,876		أرباح حسابات الاستثمار المطلق

35- حسابات خارج بيان المركز المالي الموحد

تشتمل على الالتزامات التي من المحتمل أن تطرأ نتيجة لنشاطات البنك الاعتيادية وتتضمن: ارتباطات وسقوف التمويل غير المستغلة (وعادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ انتهاء صلاحية ثابتة أو تشمل على شروط لإلغائها وتتطلب دفع رسوم)، وأرصدة حسابات تعهدات مقابل كفالات، وتعهدات مقابل اعتمادات مستندية، إن إجمالي الحسابات خارج بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2012 و 2011 يتكون مما يلي:

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
245,407,389	145,349,604	تعهدات مقابل كفالات
84,986,290	2,768,845,422	تعهدات مقابل اعتمادات مستندية
80,634,052	15,265,721	قبولات مصرفية
1,301,495,000	-	إدارة أموال ومحافظ استثمارية لصالح الغير
3,586,989,125	4,737,124,613	سقوف تمويل غير المستغلة
5,299,511,856	7,666,585,360	

36- التحليل القطاعي

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

- قطاع الأعمال:

- يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي :
- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢

2012				كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢
المبالغ بآلاف الليرات السورية				
المجموع	أخرى	الشركات	التجزئة	الإيرادات
386,297	10,662	280,329	95,306	إجمالي الإيرادات التمويلية والاستثمارية
(275,140)	-	(99,328)	(175,812)	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
(111,457)	-	(111,457)	-	مخصص تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية
165,520	-	127,411	38,109	صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى
142,090	142,090	-	-	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
827,027	827,027	-	-	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
1,134,337	979,779	196,955	(42,397)	إجمالي الأرباح التشغيلية
(413,934)				مصاريف تشغيلية
(389,392)				مخصصات تشغيلية أخرى
331,011				صافي الأرباح قبل الضريبة
16,154				مصروف ضريبة الدخل
347,166				صافي أرباح السنة
				الموجودات
24,636,022	18,145,780	5,141,388	1,348,854	موجودات القطاع
1,473,133	-	-	-	موجودات غير موزعة
26,109,154				إجمالي الموجودات

36- التحليل القطاعي (تتمة)

• قطاع الأعمال (تتمة)

2011					كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١
المبالغ بآلاف الليرات السورية					
المجموع	أخرى	قطاع عام	الشركات	التجزئة	الإيرادات
639,770	3,521	8,295	500,189	127,765	إجمالي الإيرادات التمويلية والاستثمارية
(235,637)	-	-	(30,480)	(205,157)	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
52,044	-	-	44,328	7,716	صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى
30,803	30,803	-	-	-	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
338,460	338,460	-	-	-	أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة
825,440	372,784	8,295	514,037	(69,676)	إجمالي الأرباح التشغيلية
308,630					مصاريف تشغيلية
(68,197)					مخصصات تشغيلية أخرى
448,613					صافي الأرباح قبل الضريبة
(66,066)					مصروف ضريبة الدخل
382,547					صافي أرباح السنة
					الموجودات
11,942,475	3,439,841	-	6,553,488	1,949,147	موجودات القطاع
1,104,951	1,104,951				موجودات غير موزعة
13,047,426					إجمالي الموجودات

• قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وإفريقيا وأوروبا.

2012			
المبالغ بآلاف الليرات السورية			
المجموع	خارج سورية	داخل سورية	الإيرادات
386,297	10,662	375,635	إجمالي الإيرادات التمويلية والاستثمارية
(275,140)	-	(275,140)	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
(111,457)	-	(111,457)	مخصص تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية
165,520	-	165,520	صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى
142,090	-	142,090	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
827,027	-	827,027	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
1,134,337	10,662	1,123,675	إجمالي الأرباح التشغيلية
(413,934)	-	(413,934)	مصاريف تشغيلية
(389,392)	(155,247)	(234,144)	مخصصات تشغيلية أخرى
331,011	(144,586)	475,597	صافي الأرباح قبل الضريبة
16,154			مصرف ضريبة الدخل
347,166			صافي أرباح السنة
26,109,154	7,157,836	18,951,318	الموجودات

2011			الإيرادات
المبالغ بآلاف الليرات السورية			
المجموع	خارج سورية	سورية	
639,769	3,521	636,248	إجمالي الإيرادات التمويلية والاستثمارية
(235,637)		(235,637)	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
52,044	-	52,044	صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى
30,803	-	30,803	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
338,459	-	338,459	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
825,438	3,521	821,917	إجمالي الأرباح التشغيلية
(372,579)	-	(372,579)	مصاريف تشغيلية
(4,246)		(4,246)	مخصصات تشغيلية أخرى
448,613			صافي الأرباح قبل الضريبة
(66,066)			مصرف ضريبة الدخل
382,547			صافي أرباح السنة
13,047,426	1,691,833	11,355,593	الموجودات

37- إدارة المخاطر

37.1- مقدمة

المخاطر هي جزء أساسي من أعمال البنوك والاطر العام لإدارة المخاطر في البنك يقوم على تحديد وفهم وتقييم المخاطر التي تواجه عمل البنك والتأكد من بقائها ضمن المستويات المحدودة والمقبولة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتقليص المخاطر للوصول إلى التوازن الأمثل بين عاملي المخاطرة والعائد.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر الائتمان ومخاطر تقلبات سعر صرف العملة الأجنبية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر السلع والمخزون السلعي ومخاطر العمليات (التشغيل).

الهدف العام لإدارة المخاطر

بناء نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد وقياسها، وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر، أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها.

أنظمة إدارة المخاطر

مجلس الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر في البنك إضافة إلى ذلك هناك لجان مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

مجلس الإدارة : الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر والموافقة على الاستراتيجيات والسياسات المتبعة بما في ذلك تحديد مستويات المخاطر التي يمكن للمصرف تحملها أو القبول بها.

الإدارة التنفيذية

تتولى الإدارة التنفيذية :

- مسؤولية تطوير السياسات والإجراءات وإيجاد السبل المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية الناتجة عن النشاطات التي ينوي المصرف القيام بها والأدوات الجديدة التي يود التعامل به
- تطوير وتنفيذ خطة العمل من أجل تطبيق التوصيات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف التي يتم التعرف عليها
- الإبقاء على وضعية مخاطر الدائرة محدثة حيث يتوجب على مدير الدائرة تبليغ إدارة المخاطر فور حدوث أي تغييرات في هيكل الوحدة التنظيمي، أو تطوير أية منتجات/ خدمات جديدة، أو حدوث أي تغييرات بالأنظمة والتشريعات.
- ضمان أن المخاطر التي تم التعرف عليها قد تمت إدارتها بفعالية من خلال تطبيق إجراءات رقابية مناسبة

دائرة إدارة المخاطر:

الجهة المسؤولة عن متابعة وقياس ومراقبة المخاطر والتأكد من مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة.

لجنة إدارة المخاطر :

هي اللجنة المسؤولة عن متابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات وتقييم خطط طوارئ وإدارة أزمات، مراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر، إضافة إلى متابعة وتقييم التقارير الصادرة عن إدارة المخاطر، مراقبة مدى الالتزام بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بالمخاطر على اختلاف أنواعها.

الخزينة :

الجهة المسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي الإجمالي، ومسؤولة بشكل رئيسي عن مخاطر السيولة والتمويل للبنك.

التدقيق الداخلي :

يقوم التدقيق الداخلي بالتحقق من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر ومدى استقلالية هذه المديرية، التقيد بالأنظمة والجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر ومن كفاية وفعالية الأنشطة والأنظمة والسياسات والجراءات الموضوعة، وترفع التقارير إلى لجنة التدقيق أو إلى مجلس الإدارة وفيما يلي الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

- الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر



قياس المخاطر ونظام التقارير

يتم قياس مخاطر البنك بطريقة تعكس الخسائر المتوقعة التي يمكن أن تنتج في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة بناءً على تقدير إجمالي الخسائر الفعلية باستخدام طرق إحصائية. هذه الطرق تعتمد على الاحتمالات المكتسبة من التجارب السابقة والمعدلة لتعكس الظروف الاقتصادية. كما يدرس البنك أسوأ الاحتمالات التي يمكن أن تنتج عن الظروف الاستثنائية.

تتم مراقبة وضبط المخاطر بناءً على السقوف المعتمدة التي تعكس إستراتيجية البنك وحدود ومستويات المخاطر المقبولة. كما يقوم البنك بقياس القدرة الإجمالية لتحمل المخاطر ومقارنتها بالمخاطر الإجمالية بمختلف أنواعها. يتم تجميع المعلومات من جميع وحدات العمل لأغراض التحليل والمراقبة والتعرف على المخاطر في مرحلة مبكرة كما يتم تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة وإدارة المخاطر ورؤساء الأقسام يتضمن إجمالي مخاطر الائتمان ونسب السيولة وتغيرات المخاطر. يتم التحليل بشكل مفصل شهرياً حسب قطاعات الأعمال والربائز والقطاعات الجغرافية وتقوم الإدارة بتقييم مخصص الخسائر الائتمانية بشكل ربعي. يستلم مجلس الإدارة تقريراً شاملاً عن المخاطر بشكل ربعي لتزويده بجميع المعلومات اللازمة لتقييم مخاطر البنك.

يتم تحضير تقارير مخاطر تفصيلية وتوزع على جميع الأقسام للتأكد من أن جميع المعلومات الضرورية والمحدثة متوفرة على مستويات البنك كافة.

استراتيجيات إدارة المخاطر

يعتمد البنك على استراتيجيات متعددة لإدارة المخاطر من خلال أنظمة إدارة المخاطر والجهات الإدارية المعنية، حيث تقوم بمايلي:

- تصميم أنظمة تقوم بفهم الآثار المالية - وأي آثار أخرى محتملة - للمخاطر المختلفة واستحداث الأنظمة والإجراءات الرقابية التي من شأنها (إذا استمرت بالعمل) أن تبقى الخسائر (الآثار) المحتملة لهذه المخاطر ضمن المستويات المقبولة.
- التأكد أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.
- الحد من المخاطر (وبما يتناسب مع إمكانيات البنك وإستراتيجيته) بمختلف جوانبها التمويلية والمالية والسوقية والسمعة والسيولة والتشغيلية.
- تحديد الحد المسموح به للمخاطر لمختلف المنتجات والخدمات.
- حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر.
- تغطي إدارة المخاطر جميع أنشطة البنك الرئيسية، فتحلل وتقيم هذه المخاطر في "وضعية مخاطر" (Risk Profiles) موثقة وموافق عليها، وتراقب مستوى التعرض الحالي (current exposures) لهذه المخاطر.
- تهدف إستراتيجية إدارة المخاطر لضبط وتخفيض وتحويل جميع أنواع المخاطر، وأهم هذه الأنواع مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية، المخاطر الشرعية.

- تبدأ إدارة المخاطر (تحليل وتقييم المخاطر) بالتعرف على المخاطر من مستوى أعلى (السياسات والإجراءات) ومن ثم على مستوى (الدوائر/الأقسام/الفروع)، وتقيم الإجراءات الرقابية ذات العلاقة والمصممة للسيطرة على هذه المخاطر، لتحديد القصور في مجال معين وتأثيره على باقي المجالات.
- وضع خطط للطوارئ وخطط لاستمرارية العمل واختبار فعاليتها وتطويرها بشكل مستمر.

أساليب تخفيض المخاطر

يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقاً لمعايير وأسس معتمدة.

المخاطر الشرعية

يعتبر الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الأساس الذي تركز عليه البنوك الإسلامية في عملها، لذا فإن وجود ضوابط شرعية ضمن سياسات البنك وإجراءاته يعد عاملاً هاماً في تخفيف المخاطر الشرعية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عدم الالتزام بالقرارات الملزمة لهيئة الرقابة الشرعية وقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالجوانب الشرعية.
- تجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات العمل الخاصة بتقديم المنتجات المصرفية ولتجنب هذه المخاطر أو تخفيفها إلى أدنى حد ممكن قام البنك بالخطوات التالية:
- العمل على ربط إجراءات العمل بالنظام الآلي للبنك بما يضمن التزام العاملين بالخطوات الشرعية اللازمة لأي منتج أو خدمة.
- التدريب المستمر للعاملين في البنك من الناحية الشرعية.
- التأكد من تطابق كافة سياسات البنك وإجراءاته وعقوده ومنتجاته في جميع جوانب العمل المصرفي مع الضوابط الشرعية، وذلك من خلال اعتمادها من هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في البنك لأهم أسسه الشرعية التي تضمن سلامة العمل.

تركيزات المخاطر

تنشأ التركيزات عند قيام مجموعة من المراسلين أو العملاء بأعمال متشابهة أو ممارسة الأعمال ضمن بيئة جغرافية واحدة أو ذات ظروف اقتصادية متماثلة قد تؤثر على قدرة المراسلين أو العملاء على الإيفاء بالتزاماتهم التعاقدية والتي يمكن أن تتأثر بنفس التغيرات الاقتصادية والسياسية والظروف الأخرى. تدل التركيزات على حساسية البنك تجاه قطاع اقتصادي معين أو قطاع جغرافي معين.

حددت سياسات وإجراءات البنك أطراً للمحافظة على محفظة ائتمانية متنوعة لتجنب الزيادة في التركيزات وإدارة مخاطر الائتمان وضبطها.

37.2- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر حدوث خسائر نتيجة تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. يعمل البنك على إدارة السقوف والرقابة على مخاطر التركيزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة) وحجم التعرض الائتماني لكل قطاع أو منطقة جغرافية.

ويقوم البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقوف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع المقترض الواحد أو مجموعة المقترضين ولكل قطاع أو منطقة جغرافية، إضافة إلى ذلك يخفض البنك المخاطر من خلال التقييم الائتماني للعملاء ومن خلال تحديد سلطات المنح الجماعية وضوابط عملها؛ حيث تم تشكيل لجنة ائتمانية للفرع ولجنة ائتمانية للبنك من كبار موظفي البنك ولجنة ائتمانية من أعضاء مجلس إدارة ولكل لجنة لها صلاحيات ومهام وروعي فيها ما يلي:

- فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة عن مهام الرقابة.
- تدرج السلطات حسب الخبرة، والمبلغ، درجة الخطر، والأجل ونوع التسهيل إن المؤشرات الرئيسية للإنخفاض في قيمة ذمم التمويل هي استحقاق القسط لفترة تزيد عن 180 يوم أو وجود صعوبات مالية تواجه العميل أو تؤثر على تدفقاته النقدية، أو الإخلال بشروط العقد الأصلي و ذلك وفق قرار مجلس النقد و التسليف 597/م.ن/ب4 و تعديلاته.
- يقوم البنك بتقييم انخفاض القيمة بشكل منفرد وبشكل جماعي حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م.ن/ب4 \ تاريخ 9 كانون الأول 2009 و تعديلاته، ونظراً للظروف الاقتصادية المحيطة، وبعد اجراء اختبارات الجهد ارتأت إدارة البنك تشكيل مؤونة انخفاض جماعي إضافية على محفظة التسهيلات المنتجة وغير المنتجة بهدف دعم المركز المالي للبنك.

– المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الإعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لذمم الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك واجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان اضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

يوضح الجدول التالي التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	بنود داخل بيان المركز المالي الموحد
640,997,627	3,492,278,914	أرصدة لدى بنوك مركزية
1,711,284,179	12,482,715,535	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى المصارف
328,454,473	2,170,785,207	إيداعات لدى المصارف
8,502,634,281	6,490,439,687	التسهيلات الائتمانية المباشرة
1,949,146,540	1,384,659,567	للأفراد
6,553,487,741	5,105,780,120	الشركات الكبرى
69,206	74,674,645	موجودات قيد الاستثمار (موجودات مقتناة بغرض المربحة)
49,028,756	61,457,667	موجودات أخرى
293,753,681	641,992,362	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
11,526,222,203	25,414,344,017	
		بنود خارج بيان المركز المالي الموحد
84,986,290	2,768,845,422	تعهدات مقابل اعتمادات مستندية
80,634,052	15,265,721	قبولات
245,407,389	145,349,604	تعهدات مقابل كفالات
3,586,989,125	4,737,124,613	ارتباطات وسقوف تمويل غير مستعملة
3,998,016,856	7,666,585,360	
15,524,239,059	33,080,929,377	إجمالي المخاطر الائتمانية

توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر
بنود داخل بيان المركز المالي الموحد بالليرة السورية

2012			
المجموع	الشركات الكبرى	الأفراد (التجزئة)	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
15,044	-	15,044	ديون متدنية المخاطر
2,875,220,934	2,069,695,218	805,525,716	عادية (مقبولة المخاطر)
3,308,129,812	2,919,707,336	388,422,476	تحت المراقبة تتطلب اهتماماً خاصاً
1,807,636,785	1,227,721,536	579,915,249	غير منتجة:
501,317,200	258,855,682	242,461,518	دون المستوى
777,379,932	588,539,769	188,840,163	مشكوك فيها
528,939,653	380,326,085	148,613,568	رديئة
7,991,002,575	6,217,124,090	1,773,878,485	المجموع
198,431	198,431		ذمم أخرى
(778,058,759)	(555,341,740)	(222,717,019)	ناقصاً: الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة
(688,900,000)	(547,119,779)	(141,780,221)	ناقصاً: مخصص ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية (*)
(33,802,560)	(9,080,882)	(24,721,678)	ناقصاً: الأرباح المعلقة
6,490,439,687	5,105,780,120	1,384,659,567	الصافي

(*) بلغت مخصصات الديون المنتجة مبلغاً و قدره 66,595,096 ليرة سورية ، كما بلغت مخصصات الديون الغير منتجة مبلغاً و قدره 345,163,185 ليرة سورية ، و قد تم احتساب مخصصات اضافية أخرى لتغطية اختبارات الجهد الاضافية بقيمة 277,141,719 ليرة سورية .

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر :

بنود داخل بيان المركز المالي الموحد (تتمة)

2011			
المجموع	الشركات الكبرى	الأفراد (التجزئة)	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
29,784,491	28,055,079	1,729,412	ديون متدنية المخاطر
5,363,451,602	4,093,230,615	1,270,220,987	عادية (مقبولة المخاطر)
3,672,978,077	2,871,342,006	801,636,071	تحت المراقبة تتطلب اهتماماً خاصاً
829,802,000	402,367,487	427,434,513	غير منتجة:
365,792,054	83,483,802	282,308,252	دون المستوى
165,321,595	62,567,187	102,754,408	مشكوك فيها
298,688,351	256,316,498	42,371,853	رديئة
9,896,016,170	7,394,995,187	2,501,020,983	المجموع
(1,105,026,631)	(696,267,337)	(408,759,294)	ناقصاً: الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة
(274,600,000)	(142,109,064)	(132,490,936)	ناقصاً: مخصص ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
(13,755,258)	(3,171,445)	(10,583,813)	ناقصاً: الأرباح المعلقة
8,502,634,281	6,553,447,341	1,949,186,940	الصافي

بنود خارج بيان المركز المالي الموحد

2011		2012		
الشركات الكبرى	الأفراد (التجزئة)	الشركات الكبرى	الأفراد (التجزئة)	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
328,533,241	81,257,490	2,072,936,068	-	ديون متدنية المخاطر
-	-	780,888,619	-	عادية (مقبولة المخاطر)
463,000	774,000	46,207,119	-	تحت المراقبة تتطلب اهتماماً خاصاً
-	-	29,428,941	-	غير منتجة:
-	-	14,428,941	-	دون المستوى
-	-	15,000,000	-	مشكوك فيها
			-	ردئية
328,996,241	82,031,490	2,929,460,747	-	المجموع
-	-	-	-	ناقصاً: الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة
-	-	(9,727,417)	-	ناقصاً: مخصص ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية(*)
-	-	-	-	ناقصاً: الأرباح المعلقة
328,996,241	82,031,490	2,919,733,330	-	الصافي

(*) بلغت مخصصات الديون المنتجة مبلغ 9,403 ليرة سورية بينما بلغت مخصصات الديون الغير منتجة 9,718,014 ليرة سورية .

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات

يمثل الجدول الآتي القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات مع الأخذ بعين الاعتبار أن لا تزيد مبلغ الضمانات عن مبلغ الدين لكل عميل افراديا:

31 كانون الأول 2012	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
عادية (مقبولة المخاطر)	467,192,750	318,810,613	550,919,485	1,336,922,848
تحت المراقبة (تتطلب اهتماما خاصا*)	448,291,666	65,462,428	2,067,628,362	2,581,382,456
غير عاملة				
دون المستوى	211,431,825	23,644,428	292,757,059	527,833,312
مشكوك فيها	134,381,304	35,531,971	940,889,044	1,110,802,319
هالكة (رديئة)	84,665,786	29,876,471	277,545,447	392,087,704
المجموع	1,345,963,331	473,325,911	412,973,937	5,949,028,639
منها				
تأمينات نقدية	54,044	39,675,000	1,124,976	40,854,020
عقارية	166,731,512	431,651,487	3,969,910,203	4,568,293,202
سيارات وآليات	1,156,050,277	1,999,424	158,704,218	1,316,753,919
أخرى	23,127,498	-	-	23,127,498

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات (تتمة)

31 كانون الأول 2011	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات	المجموع
عادية (مقبولة المخاطر)	794,749,261	317,932,939	4,681,516,914	5,794,199,114
تحت المراقبة (تتطلب اهتماما خاصا)	613,609,613	120,527,077	1,602,682,090	2,336,818,780
غير عاملة				
دون المستوى	202,951,720	34,875,785	72,848,376	310,675,881
مشكوك فيها	75,782,068	2,767,616	38,642,391	117,192,075
هالكة (رديئة)	16,431,363	15,828,110	249,761,747	282,021,220
المجموع	1,703,524,025	491,931,527	6,645,451,518	8,840,907,070
منها				
تأمينات نقدية	1,750,886	-	30,646,000	32,396,886
عقارية	53,267,419	433,484,543	3,916,098,283	4,402,850,245
سيارات وآليات	1,235,701,641	1,481,205	121,809,480	1,358,992,326
أخرى	412,804,079	56,965,779	2,576,897,755	3,046,667,613

التعرضات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية

إجمالي	أخرى	حكومة و قطاع عام	أفراد	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	31 كانون الأول 2012
3,492,278,914	-	-	-	-	-	-	-	3,492,278,914	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
12,482,715,535	-		-	-	-	-	-	12,482,715,535	حسابات جارية و إيداعات قصيرة الأجل لدى المصارف و المؤسسات المالية
2,170,785,207		-	-	-	-	-	-	2,170,785,207	إيداعات لدى المصارف و المؤسسات المالية
6,490,439,687	1,035,663,993	-	1,330,543,824	25,129,232	484,945,647	1,826,574,688	1,787,582,303	-	ذمم و أرصدة الأنشطة التمويلية
74,674,645	6,982,349	-	-	-	-	-	67,692,296	-	موجودات قيد الاستثمار(مقتناة بغرض المرابحة)
61,457,667	-	2,700,000	58,657,667	-	-	-	-	100,000	الموجودات الأخرى
641,992,362	-	-	-	-	-	-	-	641,992,362	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
25,414,344,017	1,042,646,342	2,700,000	1,389,201,491	25,129,232	484,945,647	1,826,574,688	1,855,274,599	18,787,872,018	الإجمالي

37 إدارة المخاطر (تتمة)
 37.2 مخاطر الائتمان (تتمة)
 التعرضات الائتمانية حسب القطاعات الإقتصادية (تتمة)

إجمالي	أخرى	حكومة و قطاع عام	أفراد	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	31 كانون الأول 2011
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
640,997,627	-	-	-	-	-	-	-	640,997,627	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
1,711,284,179	-	-	-	-	-	-	-	1,711,284,179	حسابات جارية و إيداعات قصيرة الأجل لدى المصارف و المؤسسات المالية
328,454,473	-	-	-	-	-	-	-	328,454,473	إيداعات لدى المصارف و المؤسسات المالية
8,502,634,281	1,406,002,364	-	1,109,992,792	56,112,775	575,458,171	3,079,088,325	2,275,979,854	-	ذمم البيوع المؤجلة
49,028,756		3,200,000	40,952,239	-	-	-	-	4,876,517	موجودات قيد الاستثمار(مقتناة بغرض المرابحة)
69,206	69,206								الموجودات الأخرى
293,753,681								293,753,681	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
11,526,222,203	1,406,071,570	3,200,000	1,150,945,031	56,112,775	575,458,171	3,079,088,325	2,275,979,854	2,979,366,477	الإجمالي

توزيع التعرضات الائتمانية حسب التصنيف الداخلي للمخاطر

يمثل الجدول التالي التعرضات الائتمانية لأرصدة البنوك و المؤسسات المالية حسب التصنيف الداخلي للمخاطر

التصنيف الداخلي للمخاطر	التصنيف حسب S&P و غيرها من الوكالات المعتمدة	2012	2011
		ليرة سورية	ليرة سورية
جيد			
الدرجة الأولى *	من AAA- و حتى AAA+	3,492,278,913	641,144,395
الدرجة الثانية	من AA- و حتى AA+	-	-
الدرجة الثالثة	من A- و حتى A+	1,076,671,201	1,235,760,713
		4,568,950,114	1,876,905,108
عادي			
الدرجة الرابعة	من BBB- و حتى BBB+	164,277	74,627,003
الدرجة الخامسة	من BB- و حتى BB+	-	1,583,735
الدرجة السادسة	من B- و حتى B+	-	-
الدرجة السابعة	المؤسسات المالية غير المصنفة	13,119,441,538	399,165,960
الدرجة الثامنة	مؤسسات مالية منخفضة القيمة	457,223,726	328,454,473
		13,576,829,541	803,831,171
		18,145,779,655	2,680,736,279

* تم اعتبار تصنيف البنك المركزي جيد من الدرجة الأولى.

التركز في الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية

تتم إدارة مخاطر التركيزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وحجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية، وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 / م ن / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة).

يبين الجدول التالي الموجودات المالية للبنك حسب التوزيع الجغرافي والقطاعي بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به أو تحسينات ائتمانية أخرى.

2011		2012		
الارتباطات والالتزامات المحتملة	الموجودات	الارتباطات والالتزامات المحتملة	الموجودات	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
				المنطقة الجغرافية
3,998,016,856	12,459,165,301	7,666,585,360	18,944,837,723	محلي (سوريا)
1,301,495,000	1,410,665,668	-	7,453,085,770	بقية دول الشرق الأوسط
-	282,622,022	-	489,288,927	بقية دول العالم
-	(1,105,026,631)	-	(778,058,759)	ناقصاً: أرباح مؤجلة
5,299,511,856	13,047,426,360	7,666,585,360	26,109,153,661	المجموع

- الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية

يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقاً لمعايير واسس معتمدة. إن أبرز أنواع الضمانات هي: بالنسبة لعمليات التمويل الإسلامية مع المؤسسات التجارية: الرهونات للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية. بالنسبة للأفراد: الرهونات للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والرواتب والضمانات النقدية. تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات ويتم طلب ضمانات إضافية وفقاً لشروط الاتفاقية، ويتم مراجعة القيمة السوقية للضمانات خلال دراسة كفاية مخصص تدني قيمة التمويلات ووفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف (597/م.ن/ب4) وتعديلاته.

- تقييم انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية

إن المؤشرات الرئيسية لانخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية هي استحقاق الأصل أو الأرباح لفترة تزيد عن 180 يوم أو وجود صعوبات مالية تواجه العميل أو تؤثر على تدفقاته النقدية والإخلال بشروط العقد الأصلي. يقوم البنك بتقييم انخفاض القيمة بشكل منفرد وبشكل جماعي.

المخصص الإفرادي

يحدد البنك ملائمة المخصصات لجميع التسهيلات الائتمانية الهامة بشكل منفرد، وفقاً لمؤشرات قرار مجلس النقد والتسليف 597/م.ن/ب4 بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته ولاحقاً القرار 902 الصادر بتاريخ 13 تشرين الثاني 2012 المعدل للقرار 597 و تعديلاته ووفقاً للمؤشرات التالية:

- التأخر في انجاز المشروع موضوع التسهيلات،
- قدرة العميل على تحسين وضعه عند مواجهة صعوبات مالية،
- العوائد المتوقعة عند تصفية الأعمال في حال الإفلاس،
- توفر مصادر مالية أخرى والقيمة المتوقعة تحقيقها للضمان،
- فترة التدفقات النقدية المتوقعة.

يتم تقييم الخسائر الائتمانية في تاريخ كل بيان مركز مالي وكلما اقتضت الحاجة لذلك.

المخصص الجماعي

يتم تقييم المخصص عن خسائر التسهيلات الائتمانية بشكل جماعي بالنسبة للتسهيلات الائتمانية التي لا تعتبر هامة بشكل منفرد أو في حال عدم وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة بشكل منفرد. يقوم البنك في تاريخ كل بيان مركز مالي بتقييم المخصص ومراجعة كل محفظة على حدة. يؤخذ بالاعتبار عند التقييم الجماعي انخفاض القيمة المحتمل في المحفظة حتى عند عدم وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة بشكل موضوعي.

يتم تقييم خسارة انخفاض القيمة باعتبار العوامل التالية:

تاريخ الخسائر في المحفظة، الظروف الاقتصادية الحالية، التأخر الناجم عن فترة تحقق الخسائر وفترة تحديد ضرورة وجود مخصص إفرادي لهذه الخسائر، بالإضافة إلى الدفعات المتوقعة والاسترداد في حال انخفاض القيمة. إن الإدارة هي المسؤولة عن تحديد طول هذه المدة التي قد تمتد إلى سنة.

تقوم إدارة الائتمان بمراجعة مخصص انخفاض القيمة للتأكد من توافقه مع سياسات البنك العامة.

37.3- مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية .

البنك مؤسسة سورية والليرة السورية هي العملة الأساسية المستخدمة. يتم مراقبة التمرکز في كل عملة على أساس يومي للتأكد من بقائها في مستوى معقول حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن / ب4 بتاريخ 4 شباط 2008 وتعديلاته.

لا يتعامل البنك مع المشتقات، مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة، أو عقود مقايضة العملة الأجنبية، ولا يقوم بأية عمليات تغطية لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يقوم البنك بدراسة مخاطر العملات وإدارتها، حيث يحتفظ بفجوة موجبة لكامل العملات الأجنبية بحيث أن الموجودات بكل عملة أجنبية أكبر من الالتزامات على البنك بهذه العملة.

يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة اثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ الموجب في الجدول التالي صافي الارتفاع المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية.

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.3 مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية (تتمة)

سيناريو أثر الزيادة في سعر الصرف 10%

2011			2012			العملة
الأثر على حقوق الملكية	الأثر على الربح قبل الضريبة	صافي مراكز القطع الأجنبية	الأثر على حقوق الملكية	الأثر على الربح قبل الضريبة	صافي مراكز القطع الأجنبية	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
(62,316,959)	212,168,723	2,121,687,224	2,814,791	299,011,056	2,990,110,557	دولار أمريكي
(3,449,497)	(4,599,329)	(45,993,290)	7,828,338	10,437,784	104,377,837	يورو
65,258	87,011	870,110	324,430	432,573	4,325,732	جنيه استرليني
1,939	2,586	25,855	238,231	317,641	3,176,414	ين ياباني
694,744	926,325	9,263,249	5,081,743	6,775,657	67,756,570	العملات الأخرى

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.3 مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية (تتمة)

المجموع	عملات أخرى مقومة بالليرة السورية	يورو مقوم بالليرة السورية	دولار أمريكي مقوم بالليرة السورية	ليرة سورية	كما في 31 كانون الأول 2012 (بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)
ليرة سورية					الموجودات
3,569,100,192	3,983,808	2,168,204,596	358,142,557	1,038,769,231	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
12,482,715,535	1,905,829,662	6,655,337,873	3,594,092,132	327,455,868	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
2,170,785,207	-	1,713,561,481	1,013,971,217	(556,747,491)	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
6,490,439,687	152,251	681	169,159,369	6,321,127,386	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
74,674,645	-	108,974	34,166,344	40,399,327	موجودات قيد الاستثمار
244,105,780	-	-	-	244,105,780	استثمارات عقارية
340,824,621	-	-	-	340,824,621	ممتلكات ومعدات
16,108,668	-	-	-	16,108,668	موجودات غير ملموسة
78,406,964	-	-	41,332	78,365,632	موجودات أخرى
641,992,362	-	-	559,960,552	82,031,810	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
26,109,153,661	1,909,965,721	10,537,213,605	5,729,533,503	7,932,440,832	مجموع المجهودات
					المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين
1,085,385,310	398,208,819	-	687,176,491	-	إيداعات من مصرف سورية المركزي
10,309,050,047	116,267,776	8,855,264,401	1,103,580,616	233,937,254	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
2,647,085,184	20,857,922	227,162,810	558,973,943	1,840,090,509	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
2,689,575,140	1,299,372,489	1,313,397,718	8,544,808	68,260,125	تأمينات نقدية
207,359,999	-	63,577	3,997,709	203,298,713	مطلوبات أخرى
17,707,521	-	-	-	17,707,521	مخصص القطع التشغيلي
16,956,163,201	1,834,707,006	10,395,888,506	2,362,273,567	2,363,294,122	مجموع المطلوبات
3,952,565,623	-	36,947,260	377,149,379	3,538,468,984	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلق
5,197,840,598	-	-	-	5,197,840,598	حقوق المساهمين
2,584,239	-	-	-	2,584,239	حقوق الأقلية
26,109,153,661	1,834,707,006	10,432,835,766	3,768,834,511	10,072,776,378	إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
-	75,258,715	104,377,839	2,990,110,557	(3,169,747,111)	صافي مركز العملات

37 إدارة المخاطر (تتمة)
37.3 مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية (تتمة)

المجموع	عملات أخرى مقومة بالليرة السورية	يورو مقوم بالليرة السورية	دولار أمريكي مقوم بالليرة السورية	ليرة سورية	كما في 31 كانون الأول 2011 (بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)
ليرة سورية					الموجودات
1,400,102,448	36,470,389	39,319,571	257,865,712	1,066,446,776	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
1,711,284,179	315,216,138	302,903,642	1,080,643,156	12,521,243	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
328,454,473	-	-	729,954,473	(401,500,000)	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
8,502,634,281	-	3,968,610	577,011,825	7,921,653,846	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
71,223,606	-	-	31,031	71,192,575	موجودات قيد الاستثمار
224,902,139	-	-	-	224,902,139	استثمارات عقارية
442,034,894	-	-	-	442,034,894	ممتلكات ومعدات
23,212,993	-	-	-	23,212,993	موجودات غير ملموسة
49,823,666	-	-	29,754	49,793,912	موجودات أخرى
293,753,681	-	-	212,555,241	81,198,440	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
13,047,426,360	351,686,527	346,191,823	2,858,091,192	9,491,456,818	مجموع الموجودات
					المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق
496,554,677	-	-	-	496,554,677	إيداعات من مصرف سورية المركزي
867,928,863	230,570,000	195,535,434	73,661,840	368,161,589	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
1,819,158,382	16,890,335	127,457,746	376,683,381	1,298,126,920	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
137,106,554	2,080,400	40,158,599	10,921,598	83,945,957	تأمينات نقدية
196,253,678	-	1,522,749	3,577,821	191,153,108	مطلوبات أخرى
3,517,002,154	249,540,735	364,674,528	464,844,640	2,437,942,251	مجموع المطلوبات
4,685,498,805	-	27,510,585	271,559,326	4,386,428,894	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلق
4,842,394,687				4,842,394,687	حقوق المساهمين
2,530,714				2,530,714	حقوق الأقلية
13,047,426,360	249,540,735	392,185,113	736,403,966	11,669,296,546	إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق
-	102,145,792	(45,993,290)	2,121,687,226	(2,177,839,728)	صافي مركز العملات

37.4- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويل زيادة الموجودات. وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى الودائع وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتوفير الضمانات الممكن استعمالها عند الضرورة. وكذلك الاحتفاظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 بتاريخ 22 تشرين الثاني 2009، على البنك أن يحتفظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 20.89% كما في كانون الأول 2012 بينما بلغت 15.78% كما في 31 كانون الأول 2011.

يشار إلى أن أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات خلال عام 2012 كانت قد بلغت 143.59% بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال العام 38.29%

قامت إدارة البنك من خلال المتابعة اليومية وتنفيذ عدة اختبارات جهد وبالتنسيق مع مصرف سورية المركزي بمجموعة كبيرة من الخطوات لتخفيض مخاطر السيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: تخفيض المحفظة الائتمانية إضافة إلى عدم توظيف أموال أكثر من 3 أشهر مع البنوك
- من ناحية إدارة المطلوبات: إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع
- من ناحية إدارة سعر العائد: تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية: إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل

كما يقوم البنك أيضا ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراء رقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5%.

تراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية. يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك الرئيسية.

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.4 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	خمس سنوات فأكثر	من سنة إلى خمس سنوات	من 9 شهر إلى سنة	من ستة شهر إلى 9 أشهر	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر	من شهر إلى ثلاثة أشهر	خلال شهر	7 أيام فأقل	كما في 31 كانون الأول 2012
									المبلغ بالآلاف الليرات السورية
									الموجودات
3,569,100	-	-	-	-	-	-	331,333	3,237,767	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
12,482,716	-	-	-	-	-	1,141,803	2,317,860	9,023,053	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
2,170,785	-	-	1,156,814	-	1,013,971	-	-	-	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
6,490,440	1,364,340	2,407,118	457,481	497,269	837,946	599,162	223,096	104,028	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
74,675	-	-	-	-	-	-	-	74,675	موجودات قيد الاستثمار
244,106	244,106	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
340,825	340,825	-	-	-	-	-	-	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
16,109	16,109	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
16,94	16,94	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
61,458	61,458	-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
641,992	641,992	-	-	-	-	-	-	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
26,109,155	2,685,779	2,407,118	1,614,295	497,269	1,851,917	1,740,965	2,872,289	12,439,523	مجموع الموجودات
									المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
									المطلوبات
1,085,385	-	-	-	-	-	1,085,385	-	-	إيداعات من مصرف سورية المركزي
10,309,050	-	1,030,903	1,030,905	1,546,358	1,546,358	1,546,358	1,546,358	2,061,810	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
2,647,085	-	264,707	264,709	397,063	397,063	397,063	397,063	529,417	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
2,689,575	-	268,958	268,958	403,436	403,436	403,436	403,436	537,915	تأمينات نقدية
207,360	-	20,736	20,736	31,104	31,104	31,104	31,104	41,472	مطلوبات أخرى
17,708							17,708		مخصص القطع التشغيلي
16,956,163	-	1,585,304	1,585,308	2,377,961	2,377,961	3,463,346	2,395,668	3,170,614	مجموع المطلوبات
3,952,566	-	395,256	395,257	592,885	592,885	592,885	592,885	790,513	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
20,908,729	-	1,980,560	1,980,565	2,970,846	2,970,846	4,056,231	2,988,554	3,961,127	المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
5,200,426	2,685,779	426,558	(366,270)	(2,473,577)	(1,118,929)	(2,315,266)	(116,265)	8,478,396	فجوة السيولة

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.4 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	خمس سنوات فأكثر	من سنة إلى خمس سنوات	من تسعة أشهر إلى سنة	من ستة أشهر إلى 9 أشهر	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر	من شهر إلى ثلاثة أشهر	خلال شهر	7 أيام فأقل	كما في 31 كانون الأول 2011
									المبلغ بآلاف الليرات السورية
									الموجودات
1,400,102	-	-	-	-	-	-	-	1,400,102	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
1,711,284	-	-	-	-	-	-	-	1,711,284	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
328,454	328,454	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
8,502,634	521,977	3,538,349	564,479	712,200	1,171,600	1,311,468	475,330	207,231	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
71,224	71,224	-	-	-	-	-	-	-	موجودات قيد الاستثمار
224,902	224,902	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
442,035	442,035	-	-	-	-	-	-	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
23,213	23,213	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
795	795	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
49,029	49,029	-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
293,754	293,754	-	-	-	-	-	-	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
13,047,426	1,955,383	3,538,349	564,479	712,200	1,171,600	1,311,468	475,330	3,318,617	مجموع الموجودات
									المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
									المطلوبات
496,555	-	-	-	-	-	496,555	-	-	إيداعات من مصرف سورية المركزي
867,928	-	82,825	122,500	124,238	124,238	124,238	124,238	165,651	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
1,819,159	-	181,915	181,916	272,874	272,874	272,874	272,874	363,832	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
137,106		3,210	7,609	23,423	9,006	11,187	29,484	53,187	تأمينات نقدية
196,254								196,254	مطلوبات أخرى
3,517,002	-	267,950	312,025	420,535	406,118	904,854	426,596	778,924	مجموع المطلوبات
4,685,499	75,341	115,273	391,124	1,009,336	890,273	1,092,343	787,210	324,599	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
8,202,501	75,341	383,223	703,149	1,429,871	1,296,391	1,997,197	1,213,806	1,103,523	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
4,844,925	1,880,042	3,155,126	(138,670)	(717,671)	(124,791)	(685,729)	(738,476)	2,215,094	فجوة السيولة

بنود خارج بيان المركز المالي

31 كانون الأول 2012	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
2,768,845,422	-	2,768,845,422	الإعتمادات
15,265,721	-	15,265,721	القبولات
145,349,604	-	145,349,604	الكفالات
2,929,460,747	-	2,929,460,747	المجموع
31 كانون الأول 2011	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
84,986,290	-	84,986,290	الإعتمادات
80,634,052	-	80,634,052	القبولات
236,361,406	9,045,983	245,407,389	الكفالات
401,981,748	9,045,983	411,027,731	المجموع

37.5 - مخاطر السوق

يعتمد البنك طريقة القياس المعيارية لقياس مخاطر السوق، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر بوضع سقف وحدود للتعاملات بالعملات الأجنبية ومراكز القطع وسقوف للدول والبنوك المختلفة بحيث يحقق التنوع الجيد وعدم تركيز المخاطر والرقابة الفعالة، إضافة إلى تعرضه إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير تمويل المراجعات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

لا يتعرض البنك لمخاطر السوق من حيث هامش الربح، لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة، دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الإستثمار المطلق، حيث أنه في حالة الخسارة الاعتيادية - حسب عقد المضاربة - يتحمل المودع (رب المال) خسارة أمواله في حين يخسر البنك (المضارب) جهده. أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك كامل الخسارة.

المخاطر التجارية المنقولة: هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما ترى ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات. ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح. وهذا يعني إن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح. وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد والتي يشار إليها أيضاً بمخاطرة معدل الربح (عندما تُستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المراجحة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلبي التوقعات الحالية في السوق. أو ينشأ أيضاً نتيجة لمخاطر سوق أخرى، مثل مخاطر الأسعار (أو مخاطر الائتمان عندما البنك في حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تأثير ضعف الأداء الكلي لمحفظه موجودات خاضعة لإدارتها)، علماً بأن الشريعة لا تجيز للمضارب تعويض أي خسارة كلية للمستثمر. (وعلى الرغم من أن البنك يتمتع، من حيث المبدأ، بكامل الأحقية في تحميل المخاطر التجارية المنقولة لأصحاب حسابات الاستثمار، إلا أنه ونتيجة للضغوط التجارية قام بنك الشام بتخفيض نسبة المضارب لبعض المنتجات خلال عام 2012، إضافة إلى مجموعة من الإجراءات بهدف مذكرة بشكل تفصيلي في إدارة مخاطر السيولة. كما أن بنك الشام يحتفظ بمعدل كفاية رؤوس أموال عالية من أجل الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التجارية المنقولة، ويجب الإشارة إلى أن المخاطر التجارية المنقولة لا صلة لها بتغطية الخسارة المتعلقة بحسابات الاستثمار، عن طريق إعادة توزيع أرباح المساهمين، لأن الشريعة تمنع ذلك.

مع التنويه أن بنك الشام يعتمد طريقة القياس المعيارية لقياس مخاطر السوق القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيفها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد والبنك لم يقيم بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية ذات آجال قصيرة الأجل، مع العلم أيضاً أن كفاية رأس المال أعلى بكثير من كافة متطلبات بازل 2 بما فيها متطلبات تغطية مخاطر السوق.

37.6- مخاطر السوق للاستثمارات المالية

يستخدم البنك نظاماً داخلياً لتقدير مخاطر السوق والحدود القصوى للخسائر المتوقعة وفقاً للافتراضات المتعلقة بتغيرات السوق. ويتم قياس ومراقبة وإدارة مخاطر السوق على أساس نظري وافتراضي ويتم الجمع بين الطرق الإحصائية الكمية وبين خبرة الموظفين المختصين. ويقوم البنك بتحديد حدود قصوى للمخاطر على مستوى السهم الواحد وعلى مستوى المحفظة ومن الطرق المتبعة :

- السياسات الاستثمارية الموضوعة.
- توقع احتمالات مستقبلية افتراضية.

37.7- مخاطر السلع والمخزون السلعي

هي المخاطر الناجمة عن تعاملات البنك في عقود التمويل الإسلامية بما تحمله من مخاطر حيازة للأصول المشتراة من قبل البنك بغرض إعادة بيعها للأمر بالشراء ضمن عقود التمويل الإسلامية. يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر من خلال تضمين عقود الشراء مع الموردين بخيار الشرط. كما في 31 كانون الأول 2012 اقتصرت مخاطر السلع والمخزون السلعي على الموجودات قيد الاستثمار (موجودات مقتناة بغرض المربحة) بمبلغ قدره 74,674,645 ليرة سورية (مبلغ 69,206 كما في 31 كانون الأول 2011)، والتي تمثل قيمة بضاعة في الطريق قام البنك بشرائها بعقود مع الموردين تتضمن خيار الشرط ، وذلك بعد توقيع عقد الوعد بالشراء من قبل العملاء.

37.8- مخاطر العمليات (التشغيلية)

تمثل المخاطر التشغيلية المخاطر التي يمكن أن تسبب خسائر للبنك والتي تنتج بسبب إخفاق في عمليات الحاسب الآلي، أخطاء بسبب عدم كفاية الإجراءات، أو سوء تصرف الموظفين أو عدم الالتزام بالشريعة.

أما الطريقة المعتمدة لقياس المخاطر التشغيلية فهي وبموجب تعليمات مصرف سورية المركزي، اعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل. ويتم تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك من خلال:

- التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية: عن طريق تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بالمخاطر التشغيلية المحتملة من خلال ورش عمل مع الإدارات المعنية يستدل من خلالها على مدى ضعف أو قوة بيئة المخاطر التشغيلية الكامنة في عملياته ونشاطاته.
- تجميع المخاطر حسب أنواعها: عن طريق تبويب العمليات التي يقوم بها البنك وتحديد الوحدات والأقسام التي تواجه المخاطر التشغيلية وذلك حسب نوع المخاطر التي تتعرض لها. ويساعد هذا الإجراء على إظهار نقاط الضعف في نظام إدارة المخاطر التشغيلية، كما يساعد على وضع الأولويات للخطوات الواجب القيام بها لمعالجة هذه المخاطر.
- حدود المخاطر التشغيلية: عن طريق وضع حدود لمؤشرات المخاطر الرئيسية لمختلف العمليات التي يمكن تحملها والتي لا يجب تخطيها.

أما أهم آليات تخفيف المخاطر التشغيلية:

- الصلاحيات والموافقات المحددة في كل مستوى إداري له علاقة بالمخاطر التشغيلية.
- فصل المهام بين الموظفين، وعدم تكليف الموظفين بمهام ينشأ عنها تضارب مع مصالحهم الشخصية.
- الوقاية الكافية لموجودات وسجلات البنك.

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.8 مخاطر العمليات التشغيلية (تتمة)

- المطابقات والتحقق الدوري للعمليات والحسابات.
- توفير الإجراءات وأنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد أو لأي أداة مالية جديدة.
- التأمين على موجودات البنك.
- تطوير العلاقة بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر من أجل وضع خطط التدقيق مبنية على أساس المخاطر.
- التدريب الفعال والمستمر لمختلف موظفي البنك للموظفين الجدد.
- وضع نظام شامل لإجراءات الضبط الداخلي.
- وضع إجراءات الرقابة الشرعية للتأكد من أن الأنشطة التي يقوم بها البنك لا تخالف الشريعة.

كما تعمل إدارة البنك على وضع خطط طوارئ وخطط استثمارية عمل بديلة وإجراء اختبارات لها، لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حال حصول أعطال قاسية (كتعطيل أجهزة الاتصال، أو توقف نظام العمل في الأجهزة المعلوماتية والتكنولوجية، أو حصول أضرار في البنية المادية للموجودات، أو حصول كوارث طبيعية) وذلك بهدف تخفيض المخاطر التي قد تخلفها تلك الأحداث على أداء البنك.

37.9 - كفاية رأس المال

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
4,549,707,851	4,078,501,048	الأموال الخاصة الأساسية
4,991,666,301	5,000,000,000	رأس المال
44,087,761	(479,861,832)	صافي أرباح السنة المالية
(462,833,218)	(425,528,452)	خسائر متراكمة محققة
(23,212,993)	(16,108,668)	الموجودات غير الملموسة
228,704,626	1,062,462,916	الأموال الخاصة المساندة
202,383,996	1,029,411,565	أرباح مدورة غير محققة
26,320,630	33,051,351	احتياطي مخاطر التمويل
4,778,412,477	5,140,963,964	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
7,780,770,078	7,651,103,597	الموجودات المثقلة
168,801,594	101,935,468	حسابات خارج الميزانية المثقلة
340,934,550	268,371,188	المخاطر التشغيلية
106,010,963	1,110,923,981	مركز القطع التشغيلي
8,396,517,185	9,132,334,234	
56.91%	56.29%	نسبة كفاية رأس المال (%)
54.19%	44.66%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
93.91%	78.32%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

37.10 - مخاطر الأعمال

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على قطاع البنوك بصفة عامة، ومنها الاخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج أعمال المجموعة. تقوم ادارة المجموعة بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الاجراءات المناسبة للتقليل بقدر الامكان من اثرها على نتائج الاعمال والمركز المالي للبنك.

38 - تحليل استحقاقات الموجودات و المطلوبات

31 كانون الأول 2012 (المبالغ بآلاف الليرات السورية)	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	3,569,100	-	3,569,100
حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية	12,482,716	2,170,785	14,653,501
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	2,718,982	3,771,458	6,490,440
موجودات قيد الاستثمار	74,675	-	74,675
استثمارات في العقارات	-	244,106	244,106
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	340,825	340,825
موجودات غير ملموسة	-	16,109	16,109
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	16,949	16,949
موجودات أخرى	-	61,458	61,458
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	641,992	641,992
مجموع الموجودات	18,845,473	7,263,683	26,109,155
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
إيداعات من مصرف سورية المركزي	1,085,385	-	1,085,385
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	9,278,147	1,030,903	10,309,050
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	2,382,378	264,707	2,647,085
تأمينات نقدية	2,420,617	268,958	2,689,575
مطلوبات أخرى	186,624	20,736	207,360
	17,708	-	17,708
مجموع المطلوبات	15,370,858	1,585,304	16,956,163
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	3,557,310	395,256	3,952,566
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	18,928,168	1,980,560	20,908,729
الصافي	(82,696)	5,283,123	5,200,426

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	تحليل استحقاقات الموجودات و المطلوبات 31 كانون الأول 2011 (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)
			الموجودات
1,400,102	-	1,400,102	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
2,039,738	328,454	1,711,284	حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية
8,502,634	4,060,326	4,442,308	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
71,224	71,224	-	موجودات قيد الاستثمار
224,902	224,902	-	استثمارات في العقارات
442,035	442,035	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
23,213	23,213	-	موجودات غير ملموسة
795	795	-	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
49,029	49,029	-	موجودات أخرى
293,754	293,754	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
13,047,426	5,493,732	7,553,694	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
			المطلوبات
496,555	-	496,555	إيداعات من مصرف سورية المركزي
867,928	82,825	785,103	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
1,819,159	181,915	1,637,244	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
137,106	3,210	133,896	تأمينات نقدية
196,254	-	196,254	مطلوبات أخرى
3,517,002	267,950	3,249,052	مجموع المطلوبات
4,685,499	190,614	4,494,885	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
8,202,501	458,564	7,743,937	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
4,844,925	5,035,168	(190,243)	الصافي

39- ارتباطات والتزامات ائتمانية خارج بيان المركز المالي الموحد

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
84,986,290	2,768,845,422	اعتمادات مستندية
80,634,052	15,265,721	قبولات
245,407,389	145,349,604	كفالات
212,184,439	136,169,604	لقاء حسن تنفيذ
33,222,950	9,180,000	لقاء اشتراك في مناقصات
1,301,495,000	-	حسابات استثمارية لصالح الغير
3,586,989,125	4,737,124,613	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
5,299,511,856	7,666,585,360	

40- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد

2011	2012	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		ارتباطات عقود مشاريع إنشائية
12,232,701	5,957,503	تستحق خلال سنة
-		تستحق خلال أكثر من سنة
12,232,701	5,957,503	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد
		ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية
22,945,094	17,790,342	تستحق خلال سنة
136,123,050	132,296,165	تستحق خلال أكثر من سنة
159,068,144	150,086,507	مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

41- أثر تطبيق القرار 902 على البيانات المالية

خلال العام قام مجلس النقد والتسليف بإصدار القرار 902 بتاريخ 13 تشرين الثاني 2012 والمعدل لبعض بنود القرار رقم (597/م ن/ب 4) وتعديلاته بالقرار (650/م ن/ب 4) وعليه فإن نتيجة تطبيق التعديلات الواردة في مشروع القرار على التسهيلات الإئتمانية بتاريخ 31 كانون الأول 2012 والتي كانت كالتالي:

الفرق في قيمة المخصص والاحتياطي العام لمخاطر التمويل بين القرارين 902 و 597:			
الفرق	القيمة وفقاً للقرار 902	القيمة وفقاً للقرار 597	ليرة سورية
40,521,667	345,153,782	385,675,449	مخصص التدني
(11,179,037)	33,440,129	22,261,092	الاحتياطي العام لمخاطر التمويل
29,342,630	378,593,911	407,936,541	

42- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرصدة عام 2011 لتتناسب مع تبويب أرصدة الفترة الحالية، لم تؤثر عملية إعادة التبويب هذه على حقوق الملكية أو ربح الفترة السابقة، فيما يلي ملخص للبنود المعاد تبويبها:

القيمة	التبويب في 31 كانون الأول 2012	التبويب في 31 كانون الأول 2011
ليرة سورية		
5,500,000	مخصص القطع التشغيلي	مطلوبات أخرى

متطلبات الإفصاح في دليل الحوكمة وفق بازل 2

1- مدى التزام البنك بنود دليل الحوكمة:

يلتزم بنك الشام بتطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات ويدرك أهمية الحوكمة كمفهوم شامل يضم كل قيم الشركات والآليات والأهداف، كما يعمل على الالتزام الفعال بكامل بنود دليل الحوكمة بما ينسجم ويتوافق مع تعليمات مجلس النقد والتسليف و مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية من جهة، ومعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية والإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن التزام البنك بدليل الحوكمة يشمل تنفيذ الممارسات المصرفية المؤسساتية الملائمة ابتداء من تشكيل مجلس الإدارة الذي يعتبر نقطة الارتكاز ومحور نظام الحوكمة. مروراً باجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنها التي تهدف إلى تفعيل دور المجلس الرقابي وضمان الشفافية وخاصة لجان التدقيق والمخاطر الحوكمة والترشيحات، مع الأخذ بعين الاعتبار الفصل بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والتأكد من استقلالية الهيئة الشرعية، وانتهاء بضمان فعالية واستقلالية وكفاءة عمل الأجهزة والدوائر الرقابية في البنك المتمثلة بالتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر والالتزام. ويطبق عملية الإفصاح حسب القوانين والأنظمة النافذة ووفق متطلبات المعايير الصادرة عن هيئة المكافحة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS في الموضوعات التي لا تغطيها معايير الهيئة وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وتتم عملية الإفصاح في التقرير السنوي والتقارير الدورية على الموقع الإلكتروني للبنك وفي الوسائل الأخرى المناسبة، وتشمل عملية الإفصاح مختلف المعلومات التي تشمل الجوانب المالية والإدارية ومتطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر.

وأهم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها:

أ - إفصاح البيانات والقوائم المالية :

- 1- القوائم المالية المعدة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة
- 2- الإفصاحات المتعلقة بالجوانب المالية.
- 3- الإفصاحات المتعلقة بإدارة المخاطر
- 4- تقرير المدقق الخارجي
- 5- تقرير هيئة الرقابة الشرعية .

يتضمن التقرير السنوي للبنك وتقاريره الدورية وبشكل دائم ومستمر فقرة تتعلق بالإفصاحات عن تحليلات الإدارة التي تضم معلومات مالية تتيح للمستثمرين إدراك نتائج عمليات البنك ووضع المالي، بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات والأحداث الحالية والمتوقعة وحالات عدم التأكد، كما وتعتبر هذه التحليلات عن نظرة مستقبلية تتضمن إفصاحاً عن ظروف من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي للمصرف في حال كانت هذه الظروف مبررة أو قابلة للحدوث .

ب- إفصاح الجوانب الإدارية ومتطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر :

- 1- الإفصاح عن حقوق المساهمين (المرفق)
- 2- الإفصاح عن الأشخاص المطلعين (المرفق)
- 3- الإفصاح عن مجلس الإدارة وعدد الاجتماعات السنوية و عدد أعضاء مجلس الإدارة وأسماء الأعضاء (وتحديد المستقلين منهم) وتحديد آلية اختيارهم ومؤهلاتهم وخبراتهم ومعايير الاستقلالية والمصالح الجوهرية لأعضاء مجلس الإدارة في معاملات أو مسائل تؤثر على المصرف وواجباتهم ومسؤولياتهم .- (المرفق)
- 4- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة متضمنة حصص كل منهم، بالإضافة إلى تاريخ تعيينهم وعضويتهم في مجلس الإدارة ولجان المجلس وفي مجالس إدارة أخرى (إن وجدت) ومشاركتهم في وظائف الإدارة التنفيذية والمكافآت والرواتب التي حصلوا عليها من البنك واستقالات الأعضاء خلال السنة (المرفق) .
- 5- هيئة الرقابة الشرعية: معلومات عن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية متضمنة حصص كل منهم، بالإضافة إلى تاريخ تعيينهم وعضويتهم في الهيئة وفي هيئات شرعية أخرى (إن وجدت) واستقالات الأعضاء خلال السنة و المكافآت التي حصلوا عليها من البنك حيث بلغت مجموع التعويضات 2.677.895 ل.س

الإسم	حصة الأسهم	تاريخ التعيين
د.وهبي الزحيلي	-	2012
د.أحمد حسن	-	2012
د.عبد الباري	-	2012

6- أعمال لجان مجالس الإدارة ومهامها وأسماء أعضائها شكل مجلس الإدارة وبهدف فعاليته اللجان الدائمة فيما يلي معلومات عن لجان المجلس :

البيان	أسماء الأعضاء	ملخص المهام والمسؤوليات	عدد إضارته خلال عام 2012
لجنة الحوكمة	علي يوسف العوضي نبيل رفيق الكزبري لؤي عبد الحليم الأسمر رياض علي ديب	التأكد من تطبيق دليل الحوكمة و خصوصاً العمل المصرفي الإسلامي	2
لجنة التدقيق و الالتزام	نبيل رفيق الكزبري المبارك الطيب الأمين	التأكد من مدى كفاية التدقيق الداخلي و الخارجي الضبط و الرقابة الداخلية و مدى التزام البنك بالقوانين و التعليمات و التشريعات المالية ذات العلاقة	5
اللجنة التنفيذية	طارق فريد العثمان علي مهران الخوند رياض علي ديب	مراجعة الموافقات الإئتمانية الصادرة عن لجنة الإئتمان. الموافقات الإئتمانية الخاصة ضمن جدول الصلاحيات. منح الموافقات الخاصة بالمصاريف المالية. اقرار الموازنة التنفيذية اصدار قرارات الاستثمار و التمويل و خطة الانتشار و التوسع و اوامر اضافة اللجان	4
لجنة المكافآت و الترشيحات	نبيل رفيق الكزبري لؤي عبد الحكيم الأسمر رياض علي ديب طارق فريد العثمان	تحديد صفة العضو المستقل و تقييم فعالية المجلس واللجان المنبثقة عنه و توفير معلومات عن البنك لأعضاء مجلس الإدارة و التأكد من وجود سياسة مكافآت كافية ووضع خطط تدريب و تأهيل المدراء التنفيذيين و تقييم الأداء	1
لجنة المخاطر	رياض علي ديب طارق فريد العثمان عبد الحليم الأسمر	التأكد من وجود سياسات و إجراءات و استراتيجيات لإدارة المخاطر	3
لجنة السياسات و التقارير	رياض علي ديب علي مهران خوندا	.مراجعة تقارير مراقب مصرف سورية المركزي و إحالتها لمجلس الإدارة عند الحاجة .مراجعة سياسات و إجراءات البنك قبل عرضها على مجلس الإدارة	بشكل مستمر

وظيفة الإدارة التنفيذية في إدارة المخاطر

- تعمل الإدارة التنفيذية في البنك على إيجاد كافة البنى اللازمة لإدارة ومتابعة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل مستمر.
- العمل على وضع سياسات، إجراءات، ومخططات تنظيمية تساعد على تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح بما يضمن فصل المهام والصلاحيات، وذلك لتجنب أي تعارض في المصالح بين مختلف الأقسام من جهة، ولتفعيل نظام الضبط الداخلي من جهة، من خلال تحديد قنوات التواصل الإداري الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في مواجهة كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
- تشكيل ورشات عمل ولجان عضوية مدير المخاطر والمدراء ذوو العلاقة المباشرة لوضع ومراجعة السياسات والإجراءات والمنتجات والمخاطر للأقسام والدوائر.
- العمل على تنفيذ إستراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بما يتفق مع سقف المخاطر المحددة.

وظيفة إدارة المخاطر

- تعمل دائرة إدارة المخاطر بشكل مستقل عن الإدارات التنفيذية الأخرى للمصرف وتتبع للإشراف المباشر من قبل المدير العام.
- تقوم بالعمل على متابعة وتحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك و بما ينسجم مع نسبة كفاية الأموال الخاصة المحددة وفق قرارات مجلس النقد والتسليف.
- وضع دليل العمل الخاص بتطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مجلس الخدمات الإسلامية.
- رسم سياسة إدارة المخاطر وصلاحيات المخاطر وذلك بالتشاور مع الإدارات العليا، ورفعها إلى مجلس الإدارة للمصادقة عليها. وتم أخذ الاعتبارات التالية عند وضع سياسة إدارة المخاطر:
 - أن تكون معرفة ومحددة بشكل واضح، وتناسب مع طبيعة وحجم الأعمال في البنك.
 - أن تخلق لغة مشتركة للمخاطر تطبق بشكل متناغم على كافة الوحدات والأقسام.
 - أن تأخذ هذه السياسة بعين الاعتبار أي منتج أو نشاط جديد للمصرف، بحيث يتم إيجاد إجراءات و ضوابط كافية قبل تقديمه أو البدء به.
 - أن تكون هذه السياسة موثقة وملزمة.
- إعداد إجراءات العمل لإدارة المخاطر بما ينسجم مع متطلبات قرارات مجلس النقد والتسليف ومتابعة تنفيذ هذه الإجراءات، وذلك بالتنسيق مع دائرة التدقيق الداخلي في البنك وإبلاغ نتائج هذه المتابعة إلى لجنة إدارة المخاطر، التي تقوم بدورها بإبلاغها إلى مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية/الإدارة العليا.
- تتابع وتشرف إدارة المخاطر بشكل يومي مجمل الأعمال والأنشطة وتتأكد من مدى التزام الدوائر بالسقوف والمستويات المحددة في السياسة العامة لإدارة المخاطر، و ضبط التجاوزات ومتابعتها بشكل فوري.
- بالإضافة إلى قياس المخاطر تحت ظروف طبيعية للسوق، تقوم إدارة المخاطر العمل على قياس المخاطر تحت ظروف ضاغطة مختلفة من خلال إجراء اختبارات المجهود Stress Testing لمعرفة مدى تأثير أحداث مختلفة تؤدي إلى تغييرات مهمة في معطيات السوق على أوضاع البنك.
- تقوم إدارة المخاطر بتقديم تقارير دورية و عرضها في اجتماع مجلس الإدارة كل ثلاث أشهر على الأقل، بحيث تكون هذه التقارير:
 - معدة من قبل دائرة إدارة المخاطر في جو من الاستقلالية التامة.
 - أن توزع على كافة المستويات الإدارية ذات العلاقة في البنك، هذا بالإضافة إلى عرضها أمام مجلس الإدارة.
 - أن تكون شاملة لكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك (ائتمانية، سوقية، تشغيلية، سيولة، سمعة...الخ).
 - أن تشمل عرضاً للتعرضات إلى المخاطر الفعلية مقابل الحدود أو السقوف الموضوعية، وذلك على مختلف المستويات وضمن ظروف السوق الطبيعية.

سياسات إدارة المخاطر وفقا لكل نوع على حدة

(أ) - سياسة إدارة مخاطر الائتمان

1. تحقيق الأمان: من خلال التأكد من مصدر السداد العميل - الجدارة الائتمانية - ضمان.
2. تحقيق الانتشار والتنوع: من خلال عدم تركيز التمويلات، وتم اعتماد عدة معايير وسقوف من أجل تنوع المحفظة، وأهم هذه المعايير هي التوزيع القطاعي، التوزيع الجغرافي، التوزيع العددي.
3. تحقيق الربحية: تغطية التكلفة وتحقيق عائد مناسب.
4. تحقيق الملائمة: مع أهداف البنك، والدولة، السوق، المنافسة.
5. تحقيق التنسيق: بين الموارد والاستخدامات في الآجال، والعائد.
6. تحقيق الاستمرارية، من خلال تقييم المخاطر والتحوط والتحويل والتخفيف، وتحديد الحد المقبول للتحمل لكل عميل، وعلى مستوى المحفظة.
7. التطوير: المستمر تحقيقا لكل المبادئ السابقة.

(ب) - سياسة إدارة مخاطر السوق

1. التعرف على مخاطر السوق التي يمكن أن تواجه البنك وذلك استنادا إلى المعلومات النوعية والكمية بغرض الوصول إلى تقدير الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر وتحديد مخففات لهذه المخاطر.
2. إعداد دراسات تحليلية لمخاطر السوق والمتمثلة بمخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية ومخاطر السوق للاستثمارات المالية.
3. وضع آليات وإجراءات إلى الحد من مخاطر السلع والمخزون، وذلك من خلال اعتماد أحد الآليات التالية: الشراء مع حق الرجوع، وعد الشراء الملزم، شراء السلع من الأسواق العالمية عن طريق المراجعات الدولية.
4. تشكيل مخصص للأرباح المعدلة من أجل تخفيض مخاطر تغييرات العوائد.
5. كما أن البنك يدير محفظة استثماراته بالعملات الأجنبية بشكل يحقق التنوع الجغرافي والتنوع العملات، وعدم احتفاظ مراكز عملات تشغيلية بشكل كبير تفادياً لحدوث أي خسائر أو تقلبات، وبمعنى آخر يعتمد إستراتيجية بين المتحفظة والمعتدلة.

(ج) - سياسة إدارة مخاطر التشغيل:

1. العمل على تحديد المخاطر التشغيلية الكامنة في النشاطات والعمليات والأنظمة التي يقوم البنك أو يتعامل فيها من خلال وضع السياسات والإجراءات الخاصة بالبنك وبناء مصفوفة المخاطر التشغيلية، ووضع الإجراءات الرقابية وذلك بالتعاون مع الإدارات المعنية.
2. المراقبة الدورية للجوانب المحيطة بالمخاطر التشغيلية ومعرفة مدى تعرض البنك المادي للخسائر والعمل على تحديد مؤشرات للمخاطر التشغيلية كالنمو السريع في بعض النشاطات أو اعتماد نشاط جديد أو استعمال أداة مالية جديدة أو سرعة دوران الموظفين أو تعطل النظام المعلوماتي، ووضع لجميع هذه المؤشرات ضوابط للمخاطر التشغيلية من أجل تجنب البنك حدوث أي خسائر تشغيلية.
3. وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية عمل بديلة وإجراء اختبارات لها، لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حال حصول أعطال قاسية كتعطل أجهزة الاتصال أو توقف نظام العمل في الأجهزة.
4. المعلوماتية والتكنولوجية أو حصول أضرار في البنية المادية للموجودات، أو حصول كوارث طبيعية وذلك بهدف تخفيض الأخطار التي قد تخلفها تلك الأحداث على أداء البنك.

فرضيات اختبارات الجهد

نفذ البنك عدة اختبارات جهد على المحفظة الائتمانية وفق الفرضيات التالية:

- حسب تركيز العملاء: بين 100 مليون و 500 مليون، وأكبر ثلاث عملاء
- تعثر العملاء لمدة 90 يوم و 180 يوم و 365 يوم
- وأظهرت نتائج الاختبارات أن البنك يتحمل مختلف اختبارات الجهد لمدة 90 يوم دون أن يتحمل أي خسائر، وأنه يحقق كفاية رأس مال عالية ولا يحتاج إلى أي زيادة لرأسماله وفق جميع الفرضيات.

كما نفذ البنك عدة اختبارات جهد من أجل إدارة مخاطر السوق اعتمدت على الفرضيات التالية:

- إجراء اختبار تحمل لكل من الليرة السورية والعملة الأجنبية وجميع العملات
- إجراء اختبارات جهد لمختلف الأجل من أسبوع إلى ستة أشهر

ونفذت اختبارات الجهد للاحتتمالات التالية:

- الأول انخفاض الودائع من طرف المطالبين
- الثاني زيادة التمويلات والاستثمارات من طرف الموجودات.
- وقاست الاختبارات قدرة البنك على التحمل ووضعت توصيات لتنفيذ نتائج الاختبارات تم ذكرها بإدارة مخاطر السيولة.

خطط الطوارئ واستمرارية العمل

- قام بنك الشام وبهدف تخفيف الآثار الناتجة عن توقف (كلي أو جزئي) للتجهيزات والبرامج ووسائل العمل الخاصة بالبنك، وضمن أعمال لجنة الطوارئ بوضع وإجراء مجموعة من خطط الطوارئ واستمرارية العمل، وشملت هذه الاختبارات انقطاع الاتصالات وانقطاع التيار الكهربائي، وتعطل التجهيزات الرئيسية للبنك، واحتمالات حدوث حريق أو سطو مسلح، وتأمين مقر طوارئ مؤقت، كل ذلك بهدف الوصول بالأداء للحالة التي كانت عليها قبل حدوث التوقف أو الضرر بالسرعة المطلوبة وفق الزمن المعتمد من قبل لجنة المخاطر.
- وضمن إدارة الأزمة فقد قامت إدارة البنك بوضع الخطط العملية والطوارئ لإدارة السيولة والنقد في الفروع والإدارة حيث عمدت على زيادة الرقابة وتأكيد الالتزام بالسقوف النقدية والاحتفاظ به والتوزيع للأرصدة بما يتلاءم ووضع كل فرع من خلال تخفيض الكتلة النقدية والمحافظة على نسب سيولة بالإضافة إلى إدارة المحفظة التمويلية بما يعزز من قدرات البنك .

حقوق المساهمين

بلغت حقوق المساهمين بنهاية عام 2012 حوالي (905.443.809) مليون ليرة سورية مقابل حوالي (1 4.844.925.40) مليون ليرة سورية عام 2011 وحسب التفاصيل التالية

السنة	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل العام	احتياطي القيمة العادلة بالصافي	الإرباح المدورة (الخسائر)
2012	5.000.000.000		40.821.491		33.051.351		(905.443.809)
2011	4.991.666.301		40.821.491		33.051.351		(425.528.452)

الإفصاح وفق نظام وتعليمات

الإفصاح للجهات الخاضعة

لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

بيانات الإفصاح

وفق نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

بيانات الإفصاح

عملاً بأحكام المادة (7) من نظام الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ، و علاوة على ماورد في التقرير السنوي للبنك نورد في مايلي البيانات الآخري المطلوبة.

- 1- يتمثل النشاط الرئيسي للبنك في العمل المصرفي الإسلامي.
- 2- الشركات التابعة وطبيعة عملها ونشاطها ونتائج أعمالها

اسم الشركة	مجال النشاط	رأس المال	مساهمة البنك	اتعاب التدقيق	وضع الشركة
شركة أموال الشام	وساطة مالية	250.000.000.	247.500.000	50.000.	متوقفة

- 3- بيان بأسماء أعضاء مجلس الادارة و أسماء و رتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية

أ- أعضاء مجلس الإدارة :

الاسم	المنصب
البنك التجاري الكويتي السيد علي يوسف العوضي طارق فريد العثمان	رئيس مجلس الادارة عضو مجلس الادارة
نبيل رفيق الكز بري	نائب رئيس المجلس
البنك الإسلامي للتنمية المبارك الطيب الأمين	عضو مجلس الادارة
الدكتور لؤي عبد الحليم الأعسر	عضو مجلس الادارة
الدكتور علي مهران خوند	عضو مجلس الادارة
خزينة تقاعد المهندسين المهندس رياض علي ديب	عضو مجلس الادارة

ب- أسماء ورتب الادارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ومنصب كل منها

الاسم	المنصب و الدائرة
احمد يوسف اللحام	المدير العام بالوكالة
بشار بشير الست	مساعد مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية
الدكتور فراس محمد وليد عدي	مساعد مدير عام مجموعة الخدمات المساندة بالوكالة
الدكتور رازي نور الدين محي الدين	مدير دائرة إدارة المخاطر
سناء قاسم الموصلي	مديرة دائرة أنظمة المعلومات
محمد سعيد النابلسي	مستشار التطوير و التدريب
شوقي عبد المجيد الاسدي	مدير دائرة التدقيق الداخلي
عمار محمد عدنان عرنوس	مدير دائرة العمليات المركزية
محمد انس ياسين زرزور	مدير دائرة الالتزام
وسيم صفوح (أَلجندلي الرفاعي)	مدير دائرة تمويل الشركات
محمد انس يونس سكر (القائم بالإعمال)	دائرة الرقابة الشرعية
بانه مأمون الميداني (القائم بالأعمال)	دائرة الموارد البشرية
يحي محمد السعيد (القائم بالإعمال)	دائرة الخزينة
معد نواف الفارس (القائم بالإعمال)	دائرة التجارة الخارجية
نجوى محمد العيسى (القائم بالإعمال)	دائرة تمويل الأفراد
*احمد مروان الديك (القائم بالإعمال	الدائرة المالية
محمد سامي السراج (القائم بالأعمال)	دائرة رقابة الإئتمان

*كما في 2013/1/1

4- بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم مقارنة مع السنة السابقة 5% فأكثر

عدد الأسهم 2012	عدد الأسهم 2011	النسبة	الإسم
16.000.000	16.000.000	32%	البنك التجاري الكويتي
4.500.00	4.500.00	9%	البنك الإسلامي للتنمية
2.500.000	2.500.000	5%	نبيل رفيق الكزبري

5- الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاعها وحصته من السوق في المصارف الإسلامية المحلية

كان للبنك حصة من الأعمال المصرفية في سورية في نهاية عام 2012 فقد حقق البنك نتائج جيدة انعكست في المؤشرات المالية للعام 2012 وعزز تواجد المصرفي وأبدا قدرة على المنافسة
فمع نهاية العام 2012 حيث احتل بنك الشام المرتبة الأولى بين البنوك في سورية في زيادة نسبته من الموجودات حيث بلغت 101% بالإضافة إلى النتائج الأخرى التي انعكست من خلال وضع البنك التنافسي بالسوق المصرفي في الإرباح وعوائد السهم وحقوق المساهمين

6- لا يوجد اعتماد على موردين محددين واو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات واو المبيعات و او الإيرادات.

7- لا يتمتع البنك بأية حماية حكومية أو امتيازات ولم يحصل على أية براءة اختراع أو حقوق.

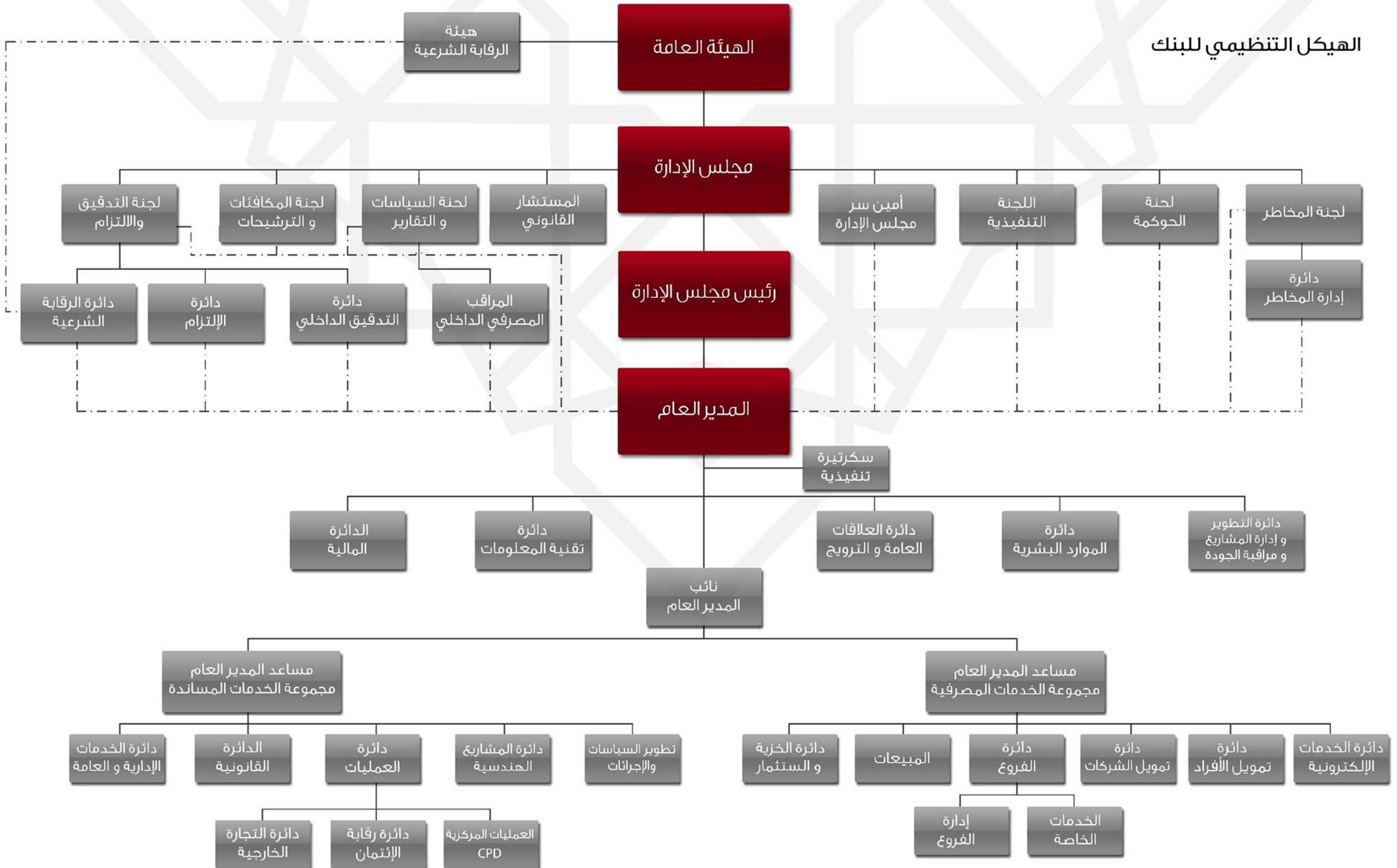
8- لم يصدر امتياز عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها قرارات لها اثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

9- يقوم البنك بتطبيق المعايير والمواصفات الدولية

10- الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التدريب وتأهيلهم

أ- الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي للبنك



ب- بلغ عدد موظفي البنك 153 موظفاً في نهاية عام 2012 وكان توزيعهم حسب المؤهل العلمي على النحو التالي:

دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	معهد متوسط	بكالوريا	دون البكالوريا	الإجمالي
2	11	1	106	14	16	3	153

ج- برامج التدريب والتأهيل الداخلي والخارجي لعام 2012
رغم الظروف الراهنة استطاع البنك من تقديم عدد من الدورات وإشراك عدد منهم في دورات خارجية حسب التالي :

اسم الدورة	الجهة	التاريخ	المكان	العدد
مكافحة غسل وتمويل الإرهاب	بنك الشام	2012/1/28	مركز التدريب	11
مكافحة غسل وتمويل الإرهاب	بنك الشام	2012/2/11	مركز التدريب	9
الأرشفة الالكترونية	بنك الشام	2012/5/14	مركز التدريب	12
التمويل والاستثمار	بنك الشام	2012/7/26	مركز التدريب	10
التمويل والاستثمار	بنك الشام	2012/7/3	مركز التدريب	8
إطلاق خدمة SMS	بنك الشام	2012/3/13	مركز التدريب	9
إطلاق خدمات E.BANKING	بنك الشام	2012/7/3	مركز التدريب	9
المدقق المعتمد لأنظمة المعلومات	شركة التنمية للاستثمارات	2012/9/18-6/5	دمشق	6

11- يتعرض البنك بطبيعة عمله لمجموعة من المخاطر وهذه المخاطر مبنية في الإيضاحات الواردة بالقوائم المالية لعام 2012

12- اشتمل التقرير على الانجازات التي حققها مدعمة بالأرقام وعلى وصف للإحداث الهامة التي مرت على البنك خلال عام 2012

13- لا يوجد اثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي

14- فيما يلي بيان الإرباح والخسائر المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين للسنوات الخمسة

السنة	الأرباح/الخسائر قبل الضريبة	الأرباح الموزعة	صافي حقوق المساهمين بنهاية العام
2012	331.011.350	-	5.200.424.837
2011	448.613.630	-	4.844.925.401
2010	143.756.314	-	4.433.260.653
2009	385.546.651-	-	1.821.237.149
2008	89.184.180-	-	2.187.562.116

15- تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله

السنة	حقوق المساهمين/ إجمالي الودائع	إجمالي التمويل والاستثمار/ إجمالي الودائع	إجمالي التمويل والاستثمار/ إجمالي الموجودات	الإرباح قبل الضريبة/ متوسط حقوق المساهمين	الإرباح بعد الضريبة/ متوسط حقوق المساهمين	الإرباح بعد الضريبة/ متوسط رأس المال المدفوع
2012	%28.90	%36.06	%24.85	%6.36	%6.67	%6.94
	حقوق المساهمين		5,200,424,837			
	إجمالي الودائع		17,994,086,164			
	إجمالي التمويل و الاستثمار		6,490,439,687			
	إجمالي الموجودات		26,109,153,661			

- 16- اشتمل التقرير على خطة البنك المستقبلية صفحة ().
- 17- بلغت إلتعاب تدقيق حسابات البنك لعام 2012 ما مقداره 40500 دولار أمريكي
- بلغت إلتعاب تدقيق الشركة التابعة لعام 2012 ما مقداره 50.000 ليرة سورية
- بلغ إجمالي إلتعاب هيئة الرقابة الشرعية خلال عام 2012 ما مقداره 2.677.895 ليرة سورية
- 18- فيما يلي بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك والمملوكة من قبل
- أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم مقارنة مع السنة السابقة

الاسم	المنصب	2011	2012
البنك التجاري الكويتي علي يوسف العوضي طارق فريد العثمان	رئيس مجلس الإدارة عضو مجلس الإدارة	16.000.000	16.000.000
نبيل رفيق الكز بري	نائب رئيس المجلس	2.500.000	2.500.000
البنك الإسلامي للتنمية المبارك الطيب الأمين	عضو مجلس الإدارة	4.500.000	4.500.000
الدكتور لؤي عبد الحليم الأعسر	عضو مجلس الإدارة	1.500.000	1.500.000
الدكتور علي مهران خوند	عضو مجلس الإدارة	1.500.000	1.500.000
المهندس رياض علي ديب خزينة تقاعد المهندسين	عضو مجلس الإدارة	1.000.000	1.000.000

- فيما يلي بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك والمملوكة من قبل الادارة ذوي السلطة التنفيذية وأقاربهم ولهم حق الاطلاع مقارنة مع السنة السابقة

الاسم	المنصب	عدد الأسهم في 2011	عدد الأسهم في 2012
السيد احمد يوسف اللحام	المدير العام	2680	158970
زوجة السيد احمد اللحام	-	1500	1500
ابناء احمد يوسف اللحام	-	4500	4500
الدكتور فراس وليد عدي	مساعد المدير العام للخدمات المساندة	2000	2000
السيد عمار عرنوس	مدير دائرة العمليات المركزية	800	800

- 19- فيما يلي بيان بالمزايا والمكافآت التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الادارة كأعضاء في المجلس وكأجور وإتعايب ومكافآت وغيرها ونفقات سفر وانتقال داخل سورية وخارجها للعام 2012. لم يحصل رئيس و أعضاء مجلس الإدارة على اية اجور و اية اجور و إتعايب أو مكافآت بل كان هناك نفقات سفر و انتقال قد بلغ مجموعها 546936.90 ل.س

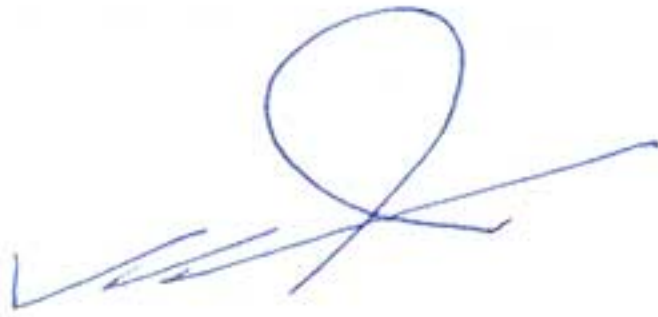
الاسم	المنصب	الأجور والإتعايب	المكافآت
السيد علي يوسف العوضي	رئيس المجلس	-	-
السيد نبيل رفيق الكز بري	نائب رئيس المجلس	-	-
السيد المبارك الطيب الأمين	عضو	-	-
الدكتور لؤي عبد الحليم الأعسر	عضو	-	-
السيد طارق فريد العثمان	عضو	-	-
السيد علي مهران خوند	عضو	-	-
المهندس رياض علي ديب	عضو	-	-

- 20- لا يوجد تبرعات ومنح دفعها البنك خلال عام 2012

- 21- لا يوجد عقود ومشاريع أو ارتباطات عقده البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو رئيس المجلس أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي من موظفي البنك أو أقاربهم

إقرارات مجلس إدارة البنك

- عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (7) من نظام و تعليمات الإفصاح الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق و الأسواق المالية فإن مجلس إدارة بنك الشام يقر بعدم وجوب أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرار نشاط البنك خلال السنة المالية 2012 و يقر بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية و توفير نظام رقابة فعال في البنك، كما يقر المجلس بصحة و دقة و اكتمال المعلومات و البيانات الواردة في التقرير.



السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة



السيد نبيل رفيق الكزبري
نائب رئيس مجلس الإدارة

إقرار رئيس مجلس الإدارة و المدير العام

- استناداً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (7) من تعليمات الإفصاح الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق و الأسواق المالية فإننا نقر بصحة و دقة و اكتمال المعلومات و البيانات الواردة في التقرير.

السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة



السيد أحمد يوسف اللحام
المدير العام بالوكالة



Branches

الفروع

Head Office & Main Branch
Al-Najmeh Square - Damascus

الإدارة العامة و الفرع الرئيسي
دمشق - ساحة النجمة

P.O.Box :33979 Damascus Syria Tel : +963 11 33919 - Fax : +963 11 3348731

Mazraa Branch
Damascus - Mazraa

فرع المزرعة
دمشق - المزرعة

P.O.Box :33979 Damascus - Syria Tel : +963 11 4437500 - Fax : +963 11 4437503

Sahnaya Branch
Damascus C.Side - Daraa Highway

فرع صحنايا
ريف دمشق - أتوستراد درعا

P.O.Box :33979 Damascus Syria Tel : +963 11 6734045 - Fax : +963 11 6734048

Aleppo Branch
Aleppo - Faysal Str.

فرع حلب
حلب - شارع فيصل

P.O.Box :5505 Aleppo - Syria Tel : +963 21 2222446 - Fax : +963 21 2222443

Hama Branch
Hama - Al Quwatly Str.

فرع حماه
حماه - شارع القوتلي

P.O.Box :121 Hama - Syria Tel : +963 33 2219235 - Fax : +963 33 219236

Homs Branch
Homs - Ibn Khaldon Str.

فرع حمص
حمص - شارع ابن خلدون

P.O.Box :2223 Homs - Syria Tel : +963 31 2211991 - Fax : +963 31 2211994

Daraa Branch
Daraa - Al Jomhoria Str.

فرع درعا
درعا - شارع الجمهورية

P.O.Box :219 Daraa - Syria Tel : +963 15 213444 - Fax : +963 15 213666

Lattakia Branch
Lattakia - 8 March Str.

فرع اللاذقية
اللاذقية - شارع ٨ آذار

P.O.Box :2309 Lattakia - Syria Tel : +963 41 461346 - Fax : +963 41 486279



www.chambank.sy
info@chambank.sy